الاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى ودوره فى تشكيل اتجاهات الجمهور المصري
دراسة ميدانية بالتطبيق على قضية التعديلات الدستورية ٢٠١٩

د. محمود رمضان أحمد عبد اللطيف (*)

المقدمة:

يُعد الاستقطاب السياسى أحد الأوجه المعبرة عن التطرف السياسى أو الثقافى أو الديني. وهو يعكس فكرة المجانبة أو الطرفية والبعد عن الوسط. وبالتالى قد يكون فى الأغلب فى صلب عملية التطرف ووجه من أوجهها. والتطرف العنيف والراديكالية؛ لهما جذور وعلاقة بنيوية بممارسة الاستقطاب؛ فالأول يقوم على فكرة المجانبة الأفقية أى البعد عن الوسط السياسى والاجتماعى والثقافى السائد فى لحظة تاريخية ما، والراديكالية تذهب إلى المجانبة العامودية، البحث عن الجذور. ويُوصف الراديكاليون الدينيون بأنهم يذهبون إلى العمق التاريخى القريب من الرسالة الأصلية، بينما يسعى الراديكاليون السياسيون إلى العمق فى التغيير، فهم يريدون أن يغيروا كل شئ من الجذور، وفى الحالتين يتجلى التطرف وأبرز وجوهه الاستقطاب[١].

والاستقطاب السياسى يحدث عندما تنقسم آراء الناس ومواقفهم السياسية بشدة حول قضية معينة، وينقسم المجتمع بشكل كبير على طول الخطّ تجاه تلك القضايا، ويكون الاعتدال والحيادية أبرز ضحايا الاستقطاب. وتبرز خطورة الاستقطاب السياسى والثقافى والفكرى حينما يتحول إلى إنقسام سياسى يقود إلى إنقسام مجتمعي، وبالتالى يجعل أطرافاً فى المجتمع على استعداد لممارسة العنف فى سبيل الدفاع عن مواقفها.

ويرى البعض أن وسائل الإعلام نجحت فى أن تنشئ عالماً مستقطباً، وذلك بالتحيز لأحد طرفى الصراع، والقيام بمعالجة انتقائية تخدم جانباً دون الآخر، فى مقابل إسناد كل الجوانب السلبية على الطرف الآخر، ولا تشجع على الاعتدال وإنما خلق مجموعات أكثر تطرفًا فى وجهات النظر باعتبارها عامًلا مهمًا فى تعميق الاستقطاب السياسى بين صفوف الجماهير[٢].

* أستاذ مساعد بقسم الصحافة بكلية الإعلام – جامعة بني سويف.

وقد يكون لوسائل الإعلام تأثير إيجابى فى زيادة الإهتمام بالشأن العام فإنها أيضًا لديها القدرة فى إيجاد بيئة سياسية تتسم بالعداء من خلال تقديم الرسائل الإعلامية التى تخدم وجهة نظر واحدة، وتوظيف ما من شأنه يُحَرّضُ جانباً ضد آخر، وتعمل على تعميق الفجوة بين الطرفين، وتجعل الجمهور يَشعُر أنّ لديهم أعداء؛ ومن ثم تجعل المواطنين أقل تسامحاً مع الأفراد ذوى وجهات النظر السياسية المختلفة[٣].

ولذلك فإن الإعلام بكل أشكاله -التقليدى والجديد- أداة مؤثرة فى الاستقطاب، حينما يصبح جزءاً من الصراع السياسي؛ وبالتالى يكون الإعلام وسيلة وأداة طيّعة فى أيدى السياسيين يقودونها إلى حيث يريدون وكيفما يشاؤن، لتقسيم المجتمعات حينما يتنازل عن قيمه المهنية فى الاتزان والدقة والمصداقية.

والإعلام المهنى لا يكون طرفاً فى أى صراع، بل مجرد شاهد ينقل الأحداث ويناقشها بموضوعية. فعملية نقل الأخبار وإحاطة العامة بالمعلومات حول ما يجرى فى المشهد السياسى العام، لا تحتمل أن تكون استقطاباً. لكن غياب معايير واضحة للمهنية، وتحديداً معايير التوازن وإدارة التحيز يجعل من الإعلام جسراً للإنتقال من إدارة النقاش الوطنى العام إلى حالة الاستقطاب الحاد؛ يُساعد ذلك بالطبع شبكات التواصل الاجتماعي، والتى على الرغم من أنها ليست الساحة المفضلة لنقاش النخب المسيسة لكنها تتحول إلى أدوات بأيدى هذه النخب وغيرهم من الجمهور. وينبغى الانتباه إلى أن معظم ما يتم تداوله فى هذه الشبكات الاجتماعية خاصة فى أوقات الأزمات هو من صناعة الإعلام التقليدي.

وعملية التأطير للرسائل الاتصالية والإعلامية تُساهم فى إنتاج خطاب الاستقطاب، وبالتالى الكراهية ونقل رسائل الاستقطاب ويُساهم فى إيجاد بيئات حاضنة له، ولاسيما فى بيئات الصراع السياسي، وفى أوقات الأزمات المزمنة، فى المجتمعات التى تنطوى على تنوع ثقافى ودينى مثل المجتمع المصرى تبرز وسائل الإعلام الجديد -فى مقدمتها مواقع شبكات التواصل الاجتماعي- لتقود صناعة الاستقطاب، وذلك من خلال إضفاء معانٍ جديدة على الأحداث، وتفسيرها من منظور متطرف، وصناعة الرموز، وصياغة الصور الذهنية، والتلاعب فى وصف الأحداث، وإضفاء أدوار على الفاعلين فى المشهد السياسي.

وإن كان من الملاحظ انحصار الاستقطاب السياسى فى مصر نوعاً ما -فى الفترة الأخيرة- نتيجة لحالة الاستقرار السياسى والاقتصادى التى يشهدها الوطن؛ إلا

أننا -هذه الأيام- نرى حالة مرتفعة من الاستقطاب التى تتم خاصة فى شبكات التواصل الاجتماعي، وتحديداً بعد إعلان مجلس النواب المصرى فى فبراير ٢٠١٩ موافقته على تعديل بعض مواد الدستور، وذلك بأغلبية ٤٨٥ نائباً من أصل ٥٩٦. حيث تشهد الفترة التى تلت هذا الإعلان وقبيل إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية -المحدد لها أيام ٢٢ و٢٣ و٢٤ ابريل ٢٠١٩- حالة من الشد والجذب، ومحاولات مستميتة للاستقطاب سواء من جهات داخلية أو خارجية.

وبصفة أعم؛ وفيما يبدو فإن هناك درجة من التقارب باتت تجمع الرؤى فيما يتعلق بالتعديلات الدستورية فى مصر، نتيجة تطلعات الشعب المصرى لمزيد من الاستقرار، وخاصة فى المجال الاقتصادى الذى يمس الفرد بشكل مباشر؛ إلا أن هناك من يحاول استغلال مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، ويمارس نشاطاً استخبارياً موجّهاً على هذه المنصات، ومنهم من المحسوبين على "نخبة" الثقافة والسياسة، ومنهم من يحمل أجندات أو أفكار معينة؛ لإيجاد حالة من التشكيك فى النوايا، والتقليل من جدوى هذه التعديلات، ويحاول صناعة صورة ذهنية سلبية عن هذا القرار، وعن الأوضاع فى مصر بشكل عام، بدعوى أن هذا صوت الشعب النقى والعفوي. باستخدام تعليقات أو منشورات على صفحات ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي، وأحياناً بإختراق الحسابات، معتمدة على آليات مختلفة كأسلوب السرد السياسي، وتوجيه الانتقاد للنظام. ومتسلحاً بالاعتقاد أن الجمهور فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى غير مهيئين لانتقاء الأخبار، أو المعلومات، أو الآراء، مما يُسهّل كثيراً زرع هذه الأخبار والمعلومات والآراء. ومن هنا جاءت أهمية إجراء هذه الدراسة، لِتُلقى الضوء على حالة الاستقطاب الموجودة على شبكات التواصل الاجتماعي، بالتطبيق على التعديلات الدستورية فى مصر ٢٠١٩.

أولاً: مشكلة الدراسة:

لقد أدت الظروف السياسية الراهنة فى منطقة الشرق الأوسط إلى انتشار الاستقطاب السياسى بصورة كبيرة، وهو ما يعنى أن أثره بات ملحوظاً فى وسائل الإعلام بشكل عام، ووسائل الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعى بشكل خاص، لدرجة قد تجعل التطرق إلى موضوع سياسى تهديداً للعلاقات الشخصية والمهنية والاجتماعية على هذه الشبكات. ورغم تأثر الساحة الإقليمية بصراعات سياسية تخرج عن سيطرة الأفراد والشعوب، يبقى التخلص من الاستقطاب السياسى فى شبكات التواصل الاجتماعى أمراً ممكناً. وذلك من خلال البحث عن التوافق

والنقاط المشتركة بدلاً من الاختلاف والتنازع. وتجنب الهجوم الشخصي، كاتهام الأصدقاء أو الزملاء بـ"الغباء" عند الحديث عن آراء لا تُرى أنها منطقية، والتحدث عن الحقائق بصورة محايدة، وإظهار الاحترام لمنطق الآخرين عند الاختلاف معهم حول آراء سياسية، والأهم عدم "تصنيف" الآخرين قبل النقاش وتبادل الآراء معهم، وهو ما يؤدى إلى إحداث نوع من التوتر أثناء الحوار.

وفى مصر؛ فصل جديد من الاستقطاب السياسى والأيديولوجي؛ هى معركة الدستور ذاتها والتى دشنها الاستفتاء على بعض مواده وأطرافها هم مؤيدون ورافضون لهذا الاستفتاء. اليوم يستعر الجدل حول حزمة من المواد الدستورية يراها المؤيدون ضمانة لاستمرار الدولة فى طريقها لاستكمال الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى بدأ فى مصر منذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى مقاليد الحكم. فيما يراها البعض الآخر من المصريين وأكثرهم يتحدثون من الخارج أنها التفات على الدستور نفسه.

وبينما يبدو الشارع المصرى منقسماً جزئياً بين هذا وذاك حيال هذه المسألة، جرى تصويت فى مجلس النواب المصرى وتمت الموافقة على إجراء التعديلات الدستورية بأغلبية ساحقة، ومن ثم تم تحديد مواعيد إجراء الاستفتاء. إلا أن استمرار إثارة الجدل فى مواقع شبكات التواص الاجتماعى حول هذا الأمر حتى بعد إقرار التعديل من مجلس النواب وضرورته وتحديد موعده. ورأى البعض أن فى ذلك فرصة لتأليب الشعب المصرى من أن إجراء الاستفتاء يأتى لأغراض غير التى أعلن عنها، فى محاولة من هؤلاء إلى تحقيق إنقسام داخلي. وبذلك يكتمل عقد الاستقطاب على شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما يمكن أن يضع ضغطاً على الحكومة والأحزاب وعلى المؤسسات الحكومية، وهو ما يعنى ضرورة التعامل مع الاستقطاب بجدية تامة، وإيجاد بدائل أخرى لمواجهته، "حيث تأتى عملية التعرض لرسائل إعلامية وأخبار ومعلومات مختلفة فى شبكات التواصل الاجتماعي، ومعظمها يتم بشكل انتقائي، فيتعرض المستخدم مع ما ينسجم مع آرائه وأفكاره، وهو ما يمكن أن تتبلور نتيجته فى عملية الاستقطاب السياسى، حيث يتم بمقتضاه دخول المتلقى وتعرضه لمحتوى هذه الشبكات، فيخرج الأفراد كنسخ أكثر تشددًا وتعصبًا مما كانوا عليه، ورفض كل جانب للآخر وتصبح الوسيلة الإعلامية هى أداتهم للعدوان من هذا الآخر بشكل يُزيد من اتساع الاستقطاب والتحيز والانقسام السياسي"[٤].

وبذلك تتبلور مشكلة الدراسة فى محاولة للتعرف على حالة الاستقطاب السياسى الموجودة على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، وإلى أى مدى يمكن أن يكون له دور فى تشكيل اتجاهات الجمهور المصرى حيال قضية التعديلات الدستورية ٢٠١٩".

ثانياً: أهمية الدراسة:

١. تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذى تتناوله وهو التعديلات الدستورية المصرية ٢٠١٩، من حيث كونها تتعلق بمستقبل مصر؛ وحالة الاستقطاب التى تتم حولها فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.
٢. تعتبر من الدراسات البينية التى تقيس العلاقة بين التعرض للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وتشكيل اتجاهات الجمهور المصرى نحو التعديلات الدستورية.
٣. خطورة الاستقطاب السياسى وآلياته فى توجيه الرأى العام نحو القضايا المهمة والمتعلقة بالنواحى السياسية أو الاقتصادية .. وغيرها.
٤. دراسة مواقع شبكات التواصل الاجتماعى التى تزايد اهتمام واستخدام الجمهور المصرى لها، بهدف مناقشة القضايا والموضوعات والأحداث المختلفة ومعرفة المعلومات التى تحيط بها.
٥. بالرغم من أن العديد من الدراسات الأجنبية أثبتت مدى خطورة الاستقطاب السياسى فى إحداث نوع من الانقسام داخل المجتمع، ونجاحه فى تصنيف المجتمع وفق تصنيفات أيديولوجية وفكرية وسياسية؛ بالإضافة إلى قدرته على تشكيل اتجاهات الرأى العام وفق أطر معينة نحو القضايا المختلفة؛ نجد اهتماماً غير مناسب بهذا الموضوع، ونسبة قليلة من الدراسات الإعلامية العربية التى تناولت موضوع الاستقطاب السياسى فى وسائل الإعلام بشكل عام، وشبكات التواصل الاجتماعى بشكل خاص.
٦. يُعتبر محاولة لتقديم إضافة علمية لدراسات تأثير وسائل الإعلام من خلال اعتماد مدخل إدارة الصراع لدراسة حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الحالية تحقيق الهدف الرئيس المتعلق بمعرفة "مدى وجود استقطاباً سياسياً فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، وإلى أى مدى يمكن أن يكون

له دور فى تشكيل اتجاهات الجمهور المصرى حيال قضية التعديلات الدستورية ٢٠١٩"، ويتفرع عنه الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على العلاقة بين معرفة المبحوث معلومات حول التعديلات الدستورية واستخدامه مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.
٢. إظهار تأثير النقاشات التى تجرى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول التعديلات الدستورية وتجميع الناس حول رأى معين، وتكوين صورة ذهنية حيالها.
٣. التعرف على مدى المصداقية التى يتمع بها المناقشين للتعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.
٤. الكشف عن العلاقة بين استخدام المبحوث مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وتعرضه للاستقطاب السياسي.
٥. التعرف على مدى قيام المبحوث بالمشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.
٦. توضيح تأثير الانتماءات السياسية والفكرية للمبحوثين فى تعرضهم للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول التعديلات الدستورية.
٧. توضيح العلاقة بين دوافع المبحوث للمشاركة فى مناقشة حول التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى ومدى مساهمته فى هذه النقاشات.
٨. توضيح العلاقة بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى ومدى مساهمة الفرد بالمشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية.

رابعًا- الإطار النظرى للدراسة:

قبل سنوات ليست بالبعيدة لم يكن متاحاً –بشكل كبير- لدى الجمهور العام قنوات للتعبير عن رأيه ومناقشة القضايا المختلفة التى تشغله أو يهتم بها، إلا أنه وبعد ظهور الانترنت وانتشاره أصبح الفضاء الالكترونى يؤدى دوراً مهما فى الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، من خلال مجموعة التطبيقات والحسابات التى وفرتها الانترنت مثل: (فسيبوك، تويتر، واتس اب، المنتديات، المدونات.. الخ)؛ فالإنترنت تُعد بمثابة منتدى قوى وإيجابى لحرية التعبير عن الآراء، ومكان يستطيع فيه أى فرد أن يتمكن من أن يصل صوته إلى أبعد مما تتيحه أية وسيلة اتصالية أخرى، ولذا تعتبر الإنترنت مكونا حيويا من مكونات العملية الديموقراطية المعاصرة فى العالم.

وتعتمد الدراسة الحالية فى إطارها النظرى على نظرية (المجال العام)، ومدخل (إدارة الصراع). وسوف يتم فى السطور التالية تناولهما واستقراء مدى ملائمة كل منهما كمدخل نظرى لهذه الدراسة.

١. نظرية المجال العام:

تعد نظرية المجال العام (Public Sphere) التى وضعها الألمانى جورجين هابرماس (Jurgen Habermas)، من أكثر نظريات التأثير التى تنسجم فى طبيعتها مع بيئة الإعلام الجديد، وذلك لأن جوهر هذه النظرية يقوم على وجود المجال العام الذى يتيح الفرصة للنقاش الحر فى القضايا التى تلامس اهتمام أفراد الناس والتى تقدم عن طريق الوسائل الإعلامية الجديدة؛ وذلك لأن البيئة الآنفة الذكر وفرت المجال للأفراد من التوجهات كافة لمناقشة القضايا التى ترتبط بحياة الناس وبحرية كبيرة[٥]، فقد أسهمت الثورة الاتصالية الجديدة فى ظهور فضاء عام اجتماعى جديد يخضع لمثالية "هابرماس" وعماده أن يكون الرأى العام حراً فى حركة المعلومات وتبادل الأفكار بين الناس، فالإنترنت تقدم إمكانيات جديدة مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية، فهى تجعل من السهل نشر المعلومات بشكل كبير بين الأفراد، وتؤكد النظرية أن وسائل الإعلام الإلكترونية توجد حالة من الجدل بين الجمهور تمنح تأثيراً فى القضايا العامة وتؤثر فى الجهة الحاكمة، والمجال العام يمكن رؤيته كمجال حياتنا الاجتماعية، الذى من خلاله يمكن تشكيل الرأى العام، ويؤكد "Habermas" إمكانية إيجاد حوار خارج سيطرة الحكومة والاقتصاد من خلال نظريته، فضلاً عن التأثير السياسى للإنترنت فى الأفراد، وللإنترنت دور فى تحقيق الديمقراطية، فهى فى المجال العام ينظر إليها كمحيط سياسي؛ ولقد عرف الفليسوف "Habermas"المجال العام على أنه "فضاء للتوسط يقوم فيه الأشخاص بالاستخام العمومى للعقل من أجل بناء توافق فيما بينهم"، أصبح مصطلح المجال العام للمفكر والفيلسوف الألمانى "Habermas" من أكثر المفاهيم تداولاً فى مجال الدراسات الإعلامية فى السنوات الأخيرة.[٦].

وتقوم نظرية المجال العام على محاولة فهم حدود الدور الذى تقوم به فى وسائل الإعلام الجديدة فى إتاحة النقاش العام وتسهيل بلورة توافقات تعبر عن الرأى العام النشط، وبحيث تكون إطاراً نظرياً متكاملاً يمكنه أن يوضح حدود الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام الجديدة ومجموعات النقاش فى إدارة وتوجيه النقاش السياسى والاجتماعى والاقتصادي...الخ فى المجتمع من أجل تعزيز المشاركة العامة وترشيد مدخلات صناعة القرار وصولاً إلى دعم كفاءة الفعل الديموقراطى فى المجتمعات

عبر بلورة رأى عام يحظى بأولويات تحظى بإتفاق جماهيرى وتمنح الشرعية للعمليات السياسية المختلفة.

وبالتالى فإنه وفقاً لدراستنا الحالية فإن مشاركات الجمهور فى الشبكات الاجتماعية مجالاً عاماً جديداً؛ فنظرية المجال العام وكما وَضع Habermas التصور الأول لها "هو المكان الذى يجتمع فيه الناس للنقاش مع بعضهم البعض والتعبير عن آرائهم واهتماماتهم"[٧]، وتعليقات المستخدمين ومشاركاتهم على مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تسمح للجمهور بمختلف أطيافه بالاشتراك معاً فى مساحة افتراضية مشتركة للمشاركة والتعبير عن آرائهم، فتعليقات المستخدمين ومشاركاتهم تمكنهم من التعبير عن قناعتهم بحرية؛ كما تتيح لهم الاختيار ما بين كشف هويتهم أو إخفائها.

وتعمل النظرية على تفسير عمل شبكات التواصل الاجتماعى وما تعمله من طرح القضايا والموضوعات لتجعل الناس يتناقشون حيالها، حيث تشرح النظرية الأسس الاجتماعية للديمقراطية من خلال النظر إلى المنظمات القائمة فى المجتمع على أسس اجتماعية وثقافية مشتركة داخل المجتمع المدنى كمنظمات قادرة على تطوير خطاب نقدى فعال يستطيع التقريب بين وجهات النظر المتعارضة، ودعمت شبكة الإنترنت فكرة ساحات النقاش حول المجال العام المشترك الذى يجمع أفراد الرأى العام ويدخلهم فى حال حوار القضايا التى يهتمون بها، ويتأسس هذا النوع من النقاش على فكرة التفاعلية التى تفوقت بها الإنترنت على وسائل الإعلام التقليدية[٨]. وحدد "Habermas" ثلاث سمات أساسية لتعريف المجال العام أو وسائل تميزه وتميز وسائله التعبيرية هي[٩]:

١. أن المشاركة فيه مفتوحة للجميع.

٢. أن يتساوى مواقع وأدوار الأطراف المشاركة فيه بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

٣. أن تكون أى قضية قابلة لأن تكون موقع نقاش عام.

وتسعى فروض نظرية المجال العام، إلى إتاحة ساحة سياسية تحترم حقوق الأفراد وتزيد من قوة المجتمع لأن الاتصال الذى يحدث فى المجال العام يخلو من الإكراه المؤسسي، ودعا "Habermas" إلى إيجاد حوار يقع خارج سيطرة الحكومة والاقتصاد، وإلى نشر قيم التنوير عن الحرية والديمقراطية فى المناقشات الحديثة التى

تهدف إلى تحقيق الإجماع فى المناقشات التى يتغلب فيها المشاركون على اختلاف الآراء لمصلحة الاتفاق المنطقي[١٠].

كما تؤكد النظرية على ضرورة بناء مجتمع حوارى يوجهه مبدأ قبول الآخر المختلف، فالتواصل وإن كان ينطلق من استراتيجية تأكيد الذات والتأثير فى الآخر إلا أنه يهدف فى العمق إلى بناء ما يسميه "Habermas" بـ"المجال العام" للعلاقات القائمة على الاختلاف والحوار وسيادة روح الديمقراطية والتسامح، ويمكن تحقيق ذلك بتوافق تبلوره المناقشة بين جميع الأفراد بهدف تحقيق "المواطنة الديمقراطية[١١].

ويجب على أعضاء المجال العام أن يلتزموا بمجموعة من القواعد التى تمثل حالة الخطاب المثالى وهذه القواعد هي:

٤. كل الموضوعات المطروحة للنقاش تأخذ مساحة لها فى المجال أو الخطاب حيث يسمح لكل شخص بطرح أسئلة عما يشاء من موضوعات.

٥. يسمح لكل شخص بتقديم أى موضوع أياً كان موقعه للنقاش.

٦. يسمح لكل شخص بالتعبير عن اتجاهاته ورغباته واحتياجاته.

٧. لا يمنع أى متحدث عن طريق مصدر إكراه داخلى أو خارجى من ممارسة حقوقه المنصوص عليها فى النقاط السابقة وهذه القواعد تعكس إمكانية متطورة للفرد، حيث لا تستطيع مؤسسات مثل الحكومة أو العمل الخاص أن تؤثر فى ما يقوله الشخص أو يسأل عنه[١٢].

ووفقاً لهذه النظرية فإن مفهوم المجال العام عندما يتوجه الافراد نحو ممارسة حقهم فى التجمع والاتصال، والاشتراك فى مناقشة قضاياهم العامة، ولكن تطور المجتمعات المعاصرة اصبح يحول دون فرصة الالتقاء بين مجموعات كبيرة من الأفراد فى أماكن وأوقات محددة، وعلى ذلك فقط أصبحت وسائل الاعلام هى المساحة العامة التى يمكن ان يتجمع فى اطارها الافراد الذين يملكون وجهات نظر مدعمة بالحجج حول قضية معينة لتقديم خطاب معين فيما يتعلق بهذه القضية[١٣].

ويؤكد أحد الباحثين أن المجال العام يتحقق بحرية تواصل الافراد عبر الفضاء الإعلامي، الذى لابد أن يكون منفصلاً عن الحكومة والذى يفسح مجالاً للأفراد المهمشين من أجل حرية الحديث عن القضايا السياسية والاجتماعية وذلك يتطلب عدة شروط تتعلق بما يلي: ملكية وسائل الإعلام media ownership ، التنوع الإعلامى media diversity، حرية التعبيرfreedom of speech[١٤].

ولقد طبقت هذه النظرية على نطاق واسع فى دراسات الاتصال السياسى والنظم السياسية فى أوروبا والولايات المتحدة، وكذلك فى دول العالم الثالث، لما تكسبه شبكات التواصل الاجتماعى من أرضية خصبة فى المناقشات السياسية دون وجود مقص الرقيب[١٥].

لكن وعلى الرغم من تناسب طبيعة نظرية المجال العام مع بيئة الإعلام الجديد فى الإطار العام؛ إلا أن توظيف النظرية المذكورة فى البيئة المشار اليها تنجم عنه إشكاليات عديدة منها، أن ساحة النقاش فى بيئة الإعلام الجديد تحولت إلى منابر لعرض الكثير من الآراء غير المنطقية وغير الموضوعية التى تنم عن قلة وعى أصحابها وتدنى مستواهم الفكرى والثقافي، مما ينعكس سلباً على طبيعة تلك النقاشات والحوارات[١٦].

لذا كانت نظرية المجال العام إطاراً نظرياً ملائماً لدراستنا الحالية فى ظل العديد من الاعتبارات؛ منها: الاعتماد على الإطار الخاص بتعريفات وعناصر وأدوار المجال العام والتى قدم فروضها الأساسية "Habemas"، حيث تقوم نظرية المجال العام فى بنيتها على محاولة فهم حدود الدور الدى تقوم به وسائل الاتصال الجديدة (شبكات التواصل الاجتماعي) فى إتاحة النقاش العام وتسهيل بلورة توافقات تعبر عن الرأى العام النشط، بحيث تكون شبكات التواصل الاجتماعى أداة مهمة فى إدارة وتوجيه النقاش السياسى والاجتماعى فى المجتمع من أجل تعزيز المشاركة العامة وصولاً إلى دعم كفاءة الفعل الديمقراطى فى المجتمعات عبر بلورة رأى عام يحظى بأولويات تحظى باتفاق جماهيرى تمنح الشرعية للعمليات السياسية المختلفة (التعديلات الدستورية)، إلا أن ذلك قد يشكل فى النهاية وفى بعض القضايا حالة من الاستقطاب السياسى التى تتم من خلال هذه الشبكات وهو مدار هذه الدراسة.

٢. مدخل إدارة الصراع Conflict Management Approach:

تؤكد العديد من الدراسات الإعلامية على أن تأثير وسائل الإعلام وقت الصراعات والأزمات أكبر من تأثيرها على منع الصراع أو إقرار السلام، وهناك تناقضات أساسية بين طبيعة عملية السلام والقيم الإخبارية، فوسائل الإعلام تقوم بدورٍ يحول دون صنع السلام، حيث تفضل وسائل الإعلام من خلال من يديروها على التركيز على أربع قيم إخبارية هي: الحالية، والصراع، والتبسيط، والتركيز على الاثنية العرقية، وهذه القيم تجعل من الصعب أن تكون لوسائل الإعلام دور وسيط لإحلال السلام[١٧].

ويستند مدخل إدارة الصراع على التحليل الثقافى Cultural Analysis لبنية الصراعات والأزمات المختلفة حيث يطرح التحليل الثقافى عدة آليات للتحليل تتمثل فى المدخل الذاتى الذى يتعلق بالأفراد، والمدخل البنيوى الذى يهتم بالمضمون ويخضعه للتحليل، والمدخل التعبيرى الذى يدرس مخرجات البناء الاجتماعى ورموزه المختلفة وطبيعة الرسائل التى تعبر عنه، وأخيراً المدخل المؤسسى الذى ينصب على الفاعلين Actors الذين يتمتعون بقدرات خاصة فى عملية الإنتاج المعرفي، ويندرج ضمن هذا الإطار وسائل الإعلام التقليدية عامة، ووسائل الإعلام الجديد خاص، وينطوى التحليل الثقافى للصراع على عدة مراحل تتسم بالاتساع والتجريد على النحو التالي[١٨]:

- تحديد أطراف الصراع ودوافع كل منهم.
- انتقاء القضايا الشائكة والعناصر الخلافية التى يتأزم الصراع بشأنها.
- رصد الأهداف التى يسعى لتحقيقها الأطراف المشاركة فى الصراع.
- رصد وتحليل الوسائل والآليات التى يوظفها أطراف الصراع لتحقيق أهدافهم.
- تحديد توجهات وسائل الإعلام نحو الصراع وأساليب تناولها.
- تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة فى تطور الصراع.

وفى عام ١٩٩٣م، قدم كل من "وين وانتا" Wayne Wanta، و"يووى هو" Yu-wei Hu؛ تصنيفاً لأنماط تناول الأزمات والصراعات إخبارياً فى وسائل الإعلام ويطرح هذا التصنيف والقضايا التى تتناولها تلك الأطر على النحو التالي[١٩]:

- الأطر التى تشتمل على قدر كبير من الصراع؛ وتشتمل على أحداث الإرهاب الدولية، وأخبار الجريمة والمخدرات، والإغتيالات، وأعمال العنف.
- الأطر التى تحوى قدراً أقل من الصراع؛ وتشتمل على قضايا الحد من التسلح النووي، والفساد الحكومي، وحقوق الإنسان.
- الأطر التى تتناول أحداثاً تنطوى على قدر محدود من الصراع؛ وتشتمل على أخبار الإهتمامات الإنسانية، والتجارة الدولية، وأخبار البيئة.

وتشير بعض الدراسات فى مجال الدراسات الإعلامية قدرة وسائل الإعلام على توظيف بعض الآليات فى إدارتها للأزمات والصراعات وفكرة الاستقطاب السياسى من أهمها:

- التركيز على أطر إخبارية بعينها حول الأزمة أو الصراع، ويتم تحديد هذه الأطر أثناء معالجة الأزمات وتطور الصراع[٢٠].
- تناول معلومات بعينها تتعلق بالحدث أو الأزمة، بينما يتم تجاهل بعض الجوانب الأخرى[٢١].
- تقديم الحلول التى تتوافق مع توجهات وسائل الإعلام وفقاً لرؤيتها للصراع أو الأزمة[٢٢].
- تناول العناصر المرتبطة بالأزمة، ومحاولة وضع حلول مبدئية بشأنها، ثم تقديم رؤية مستقبلية للنتائج المترتبة على الأزمة أو الصراع على المدى البعيد[٢٣].

وفى دراسة خالد صلاح الدين (٢٠٠٤م)[٢٤] حدد بعض أنماط الصراع التى يتم من خلالها تناول الصراعات من قبل وسائل الإعلام هي:

١. الصراع المصيري، وهو نمط من الصراع يستمر طويلاً دون حسم أو انتهاء، ويحمل أطرافه أهدافاً تدميرية تتمثل فى الرغبة فى تدمير المقدرات الإنسانية والمادية للطرف الآخر.
٢. الصراع الجوهري، وهو نمط آخر من الصراع ويكون مصدره عوامل دينية، أو قومية، أو لغوية، أو عرقية، ويتسم بعمق الجذور فى الهياكل الأساسية للأطراف المتنازعة.
٣. الصراع العرضي، ويطلق عليه أيضاً الصراع الثانوي، ويعتمد عل استغلال الظروف المتاحة للحصول على مكاسب معينة، قد لا تتاح مستقبلاً من قبل الأطراف المتصارعة.

وَيُعد هذا المدخل مدخلاً ملائماً للدراسة الحالية فى ظل الاعتبارات التالية:

- تقييم الدور الذى تقوم به شبكات التواصل الاجتماعى فى توفير مناخاً خصباً لتحقيق الاستقطاب السياسى حول التعديلات الدستورية، وإدارة الصراعات السياسية حول القضايا المصيرية، وتشكيل اتجاهات الجمهور المصرى نحوها.
- دراسة الاستقطاب السياسى وخطورته فى إحداث الانقسامات داخل المجتمع، وتصنيف المجتمع وفق تصنيفات أيديولوجية وفكرية وسياسية؛ وتشكيل اتجاهات الرأى العام وفق أطر معينة؛ وذلك من خلال التعرف على كيفية إدارة هذا الصراع السياسى والفكرى نحو التعديلات الدستورية فى شبكات التواصل الاجتماعي.

- قياس مدى تعرض الأشخاص للاستقطاب السياسى فى شبكات التواصل الاجتماعى حول التعديلات الدستورية، وطريقة تفاعلهم معه، ودوافعهم فى هذا التفاعل، وقدراتهم على استخدام آليات معينة للتصدى لهذا الاستقطاب.
- أيضاً؛ الكشف عن دور الانتماءات السياسية والفكرية للمبحوثين فى إدارة هذا الصراع المتعلق بالاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول التعديلات الدستورية.

خامساً: الدراسات السابقة:

إن عملية التعرف على الدراسات السابقة ومراجعة التراث العلمى خطوة مهمة تُعطى الباحث الفرصة للاقتراب من المشكلة البحثية التى تتعرض لها الدراسة، والتعرف على متغيراتها وإطارها المنهجى والنظري، بالإضافة إلى المساهمة فى تحقيق أهداف الدراسة وتفسير نتائجها. ويلقى الباحث الضوء على الدراسات التى تناولت الاستقطاب السياسى (فى وسائل الإعلام المختلفة) فى التراثين العربى والأجنبي، والتى يرى الباحث أنها تقترب بوجه أو بآخر من الدراسة الحالية، وهى كالآتي:

- أثبتت دراسة **Hee Min & Seongyi Yun** (٢٠١٨)[٢٥]، فى بحثه حول "التعرض الانتقائى والاستقطاب السياسى للرأى العام حول عزل الرئيس فى كوريا الجنوبيةFacebook vs. KakaoTalk :" أن النشاط الاتصالى على KakaoTalk له تأثير على زيادة الاستقطاب السياسى أكثر من النشاط الاتصالى على Facebook. والسبب فى ذلك هو أنشطة الاتصال الخاصة بهما: فنجد أن Facebook عبارة عن شبكة وسائط اجتماعية مفتوحة؛ بينما KakaoTalk هى شبكة وسائط اجتماعية مغلقة. بالإضافة إلى ذلك. كما يمكن لمستخدمى Facebook الوصول إلى المعلومات السياسية التى لا تشبه فقط ميولهم السياسية عن قصد ولكن أيضًا عن غير قصد. على وجه الخصوص، فقد يؤدى النقر فوق "أعجبني" على Facebook إلى ربط غالبية الأصدقاء وزيادة إمكانية الحصول على معلومات متنوعة. وفى الوقت نفسه، يقوم مستخدمو KakaoTalk بمشاركة ونشر المعلومات السياسية بشكل رئيسى مع أعضاء محددين عبر Dantalkbang. ويعرف أعضاء Dantalkbang بالفعل بعضهم البعض ولديهم علاقة اجتماعية قائمة على الإنترنت. لهذا السبب؛ استخدم المحافظون الأكبر سناً الذين كانوا من المتظاهرين المؤيدين لبارك Dantalkbang على KakaoTalk كأداة لتعبئة مسيرات Taegeukgi الأخيرة، ولم يثقوا فى وسائل الإعلام

الرئيسية التى انتقدت الرئيس الرسمي. وبدلاً من ذلك؛ اعتمدوا على قنوات غير صحفية مثل KakaoTalk للحصول على أخبار حول قضايا المساءلة الرئاسية، ثم نمت أصواتهم بسرعة. ونتيجة لذلك؛ أظهر المجتمع الكورى الانقسام السياسى العميق بين جماعة مناهضة للحديقة، ومجموعة مسيرة على ضوء الشموع ، ومجموعة تايجيوكى المؤيدة بارك ، خلال فترة عزل الرئيس.

- و**أظهرت دراسة Remzie Shahini-Hoxhaj (٢٠١٨)**[٢٦] والتى جاءت بعنوان "الفيسبوك والاستقطاب السياسي: تحليل لتأثير وسائل التواصل الاجتماعى على الحوار بين كوسوفو وصربيا" أن سياسة الحوار بين صربيا وكوسوفا كانت تهدف أساسًا إلى كسب نقاط محلية، حيث يتم وضع أجندة فى أيدى القادة السياسيين ويتم إنشاء تصورات من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، مما يؤدى إلى انعدام الثقة وعدم الرضا الدائم. على الرغم من أن رواد المؤسسات قد حاولوا عبر Facebook شرح الفوائد السياسية من الاتفاق النهائى مع صربيا، إلا أن التبادل بينهما والمعارضة فشل فى خلق إجماع أوسع، وبدلاً من ذلك، عمّق الانقسامات داخل المجتمع. وأن تأثير Facebook كان حاسمًا فى تشكيل مزاج سياسى يومى وأسبوعي، من خلال خلق تصورات خاطئة بشكل عام. وكان هذا ممكنًا لأنه كان هناك خطاب أقل توازناً حول الحوار، وكانت منشورات Facebook تعمل على تأطير المصطلحات الأخلاقية للعملية على أنها "خيانة" و "مأساة" و "فشل". وتوضح هذه الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعى لا تقدم سوى القليل من المعلومات للمواطنين على ما يحدث حقا فى عملية. بدلاً من ذلك، تُظهر المرحلة الأخيرة من الحوار أن وسائل التواصل الاجتماعى جعلت من الحوار موضوعًا فى جميع المنتديات وفى الشارع وفى المجتمع والأسرة وبين كل مواطن.

فقد ناقشت هذه الدراسة العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعى وبين دعم أو رفض تطبيع العلاقات بين البلدين. يركز التحليل على المرحلة الأكثر حساسية من الحوار، من أجل تحديد ودراسة الرسائل المستقطبة والمحتوى الشعبى والتعبئة السياسية التى يستخدمها القادة المؤسسيون وزعماء المعارضة فى كوسوفو. تظهر نتائج هذا البحث أن قادة كوسوفو يتبعون أهدافًا ووجهات نظر ومواقف متضاربة ومتناقضة، مما يخلق انقسامات عميقة بين الرأى العام والمجتمع داخليًا ، مما سيقوض بشكل كبير احتمالات السلام الدائم مع صربيا.

- **عكست نتائج دراسة: عباس، سارة طلعت (٢٠١٦)**[٢٧] مجموعة من مؤشرات الاستقطاب السياسى على مستوى المعالجة الإعلامية لأحداث العنف السياسى بالصحف الالكترونية والبرامج الحوارية عينة الدراسة، وجاء فى مقدمة تلك المؤشرات التحيز السياسى لصالح أحد طرفى العنف السياسى وهو ما كان الأكثر بروزًا فى معالجة الصحف الإلكترونية والبرامج الحوارية بالقنوات الفضائية لمحاولة تحفيز واستقطاب الأفراد بما يتماشى مع المواقف السياسية التى تتبناها الوسيلة الإعلامية (الصحف الإلكترونية والبرامج الحوارية بالقنوات الفضائية)، وهو ما جاء أيضًا فيما وظفته المعالجة من جهة دفاعية عن الذات السياسية (الطرف الذى تدعمه الوسيلة)، وأخرى هجومية للطرف الآخر. والسعى نحو تجزئة وتفتيت الجماهير، وعدم خلق أرضية مشتركة للتفاهم وتقبل الآخر، وتشكيل مجموعات كلا منهما لا يسمع ولا يرى الآخر.
- **وتوصلت دراسة: Yonghwan Kim (٢٠١٥)**[٢٨] إلى أن الخلاف السياسى متغير مهم فى العلاقة بين الاستقطاب السياسى والتعرض الانتقائي، فمستوى الاستقطاب السياسى للاتجاهات يقل عندما لا يقتصر الأفراد على التعرض للآراء التى تتفق وآرائهم بل تجاوز ذلك للحوار والنقاش مع ذوى الآراء المعارضة وهو ما أثبتته التجربة الأمريكية التى أجريت حول انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٨ ما بين (ماكين – أوباما) على عينة عشوائية فى الولايات المتحدة الأمريكة قوامها (٥٧٦٩٧). فى حين أن نتائج التجربة الكورية التى أجريت على عينة عشوائية فى كوريا الجنوبية قوامها (٨٣٠) حول بناء برج للإرسال فى مدينة ميريانغ Miryang والذى أثار حالة من الانقسام بين المواطنين ما بين مؤيد ومعارض؛ أوضحت أن الأفراد الذين يمارسون التعرض الانتقائى يقبلون أيضًا على التعرض للمعلومات المخالفة لآرائهم لفهم أكثر للجانب الأخر والوعى بحججه وأسبابه حتى يكونوا مسلحين بالحجج ضد الجانب الآخر، أيًّا كان التعرض لوجهات النظر المعارضة بهدف نقد الآخر ومزيد من الهجوم عليه ومن ثم مستوى أعلى من الاستقطاب للاتجاهات.
- **وأظهرت دراسة Seyedreza & Bin (٢٠١٤)**[٢٩] والتى بحثت دور شبكات التواصل الاجتماعى فى الاستقطاب السياسي؛ إلى أن النخب السياسية من أعضاء مجلس النواب يتواصلون على موقع تويتر بشكل استقطابي، إذ يتفاعلون بشكل قوى مع المجموعات المتشابهة معهم فى توجهاتهم السياسية والحزبية، مقارنة

بتفاعل أقل مع المجموعات الأخرى المعارضة لتوجهاتهم الحزبية، على الرغم من حاجتهم إلى التعرض لمجموعة متنوعة من الأفكار؛ ليكونوا قادرين على اتخاذ قرارات أكثر استنارة تعكس اهتمامهم بمصالح كل فئات المجتمع. حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الاستقطاب السياسى لدى النخب السياسية فى المجتمع الأمريكى بالتطبيق على أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ١١٣ عضوا، وقد تم تحليل صفحاتهم الشخصية على موقع تويتر وتم تحليل ١٠٦ ألاف تغريدة كتبها ١١٣ عضواً من مجلس النواب وتضمن التحليل تاريخ وزمن وعدد التغريدات وعدد الذين يفضلونها وهذا لكل تغريدة يضعها العضو، وقوائم بكل أصدقاء الأعضاء على تويتر.

- **وتوصلت دراسة: Anatoliy Gruzd et al., (٢٠١٤)**[٣٠] أن مستخدمى تويتر لا يميلون إلى تقاسم الآراء السياسية مع المعارضين لهم فى تويتر؛ فالتفاعل منخفض بين مؤيدى كل حزب والمعارضين لهم، وأنصار كل حزب يتجنبون المواجهه كاستراتيجية لتجنب الصراع مع الخصم، وهو ما يعطى مؤشرًا مهمًا على الاستقطاب السياسى. كما أكدت الدراسة على أن نسبة قليلة من عينة الدراسة تتعرض لوجهات نظر معارضة للحزب الخاص بهم ولكن دون مشاركة، ولهذا التعرض دورًا مهمًا فى تقليل الاستقطاب السياسى.

حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على ملامح الاستقطاب السياسى الذى يتم ممارسته عبر شبكات التواصل الاجتماعى وبالتحديد شبكة التواصل الاجتماعى **تويتر** Twitter، وتم اختيار فتره الانتخابات التى شهدتها كندا عام ٢٠١٠.

- **وأكدت دراسة: Elizabeth Suhay et al., (٢٠١٤)**[٣١] على أن كل نمط من المدونات الالكترونية يُعبر عن اتجاه واحد فقط دون الآخر سواء المؤيدة لاعتصام وول ستريت Wall Street أو المعارضة له، وهى المدونات التى أجريت عليها الدراسة: مدونة ديلى كوس Daily Kos، ومدونة فيريدوجلاكى firedoglake؛ ممثلة للمدونات الليبرالية. ومدونة ميشيل مالكين Michelle Malkin، مدونة تاون هال Townhall؛ ممثلة لمدونات المحافظين؛ بالإضافه إلى اثنين من مدونات الصحف الأمريكية الرئيسية والأكثر قراءة وهما مدونة صحيفة نيويورك تايمز The New York Times، ومدونة صحيفة وول ستريت جورنال The Wall Street Journal. وأن تلك المدونات مارست استقطابًا حادًا لافت للنظر وصل إلى حد التطرف فى الآراء، كما اعتمدت كل مدونة على توظيف الحجج

والبراهين التى تشوه الجانب الآخر، بالإضافة إلى استخدام الكلمات السلبية فى وصف الآخر.

فقد هدفت دراستهم التعرف على مستوى الخطاب السياسى الذى وظفته المدونات فى معالجتها لاعتصام وول ستريتWall Street للوقوف على ملامح الاستقطاب السياسى الذى تمارسه المدونات باعتبارها شكل من أشكال وسائل الإعلام الجديد.

- **وأثبتت دراسة Robert H. Wicks et al., (٢٠١٤)**[٣٢] وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعرض الانتقائى ومستوى الاستقطاب السياسى لاتجاهات المشاهدين خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٢، والذى اتضح من خلاله ميل أنصار كل اتجاه سواء (الليبراليين، المحافظين، المعتدلين) إلى التعرض للوسائل الإعلامية التى تتسق وأفكارهم السياسية، فالمحافظون أكثر ميلًا للتعرض للأخبار من القنوات والصحف المحلية مثل فوكس نيوز، الأمر الذى يعزز من معتقداتهم ويزيد من مستوى الاستقطاب لاتجاهاتهم، فى حين كان الليبراليون أكثر اعتمادًا على وسائل الإعلام الجديدة مثل الفيس بوك وتويتر حيث وجدوا فيهم متنفسًا عن معتقداتهم، وأوضحت الدراسة تجنب أنصار كل اتجاه على الحديث مع الجانب المعارض، وأشارت الدراسة إلى أن الجانب المعتدل تلاشى تمامًا فى الخطاب الإعلامى خلال فترة الانتخابات.

حيث سعت الدراسة إلى الوقوف على العلاقة بين التعرض الانتقائى لوسائل الإعلام الحزبية ومدى تأثيره على الاستقطاب السياسى لاتجاهات المشاهدين، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (٨٠٠) مبحوث خلال فترة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٢.

- **ورصدت دراسة سارة المصرى (٢٠١٤)**[٣٣] حالة من الاستقطاب السياسى الشديد اتسم به الخطاب الإعلامى الأمر الذى تجلى فى حالة الشحن الغير مباشر، وتوصيف لفصيل سياسى بأوصاف معينة، وأكدت الدراسة على أنه منذ وقوع مظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ومن ثم عزل الرئيس الأسبق محمد مرسى فى ٣ يوليو بدأت التغييرات تحدث فى تغطية وخطابات وسائل الإعلام وبدأت تبعية وسائل الإعلام للنظام الجديد، وظهرت وسائل الإعلام كأداة لنشر خطاب تعبوى شديد الاستقطاب ضد النظام المعزول. حيث كشفت الدراسة عن مجموعة من السلبيات التى اتسم بها الخطاب الإعلامى بعد أحداث ٣٠ يونيو بناءً على ما قامت

به من تحليل وتقييم لملامح هذا الخطاب الإعلامى، ومقارنته بالخطاب الإعلامى الأمريكى بعد أحداث ١١ سبتمبر، وحتى بعد الحرب الأمريكية على العراق.

- **وأوضحت دراسة رضوان بوجمعة (٢٠١٣)**[٣٤] أن خطابات الاستقطاب السياسى والكراهية فى وسائل الإعلام التونسية تحولت إلى ظاهرة فى الإعلام التونسى؛ حيث أدت خطابات الاستقطاب والقذف والتخوين والتشهير بين الأطراف السياسية الذين يريدون استخدام وسائل الإعلام فى عملية تسويق أيديولوجى للدماء، وتحولت وسائل الإعلام إلى دعائم حربية دعائية. وأرجعت الدراسة حالة الاستقطاب هذه إلى مجموعة من المتغيرات تسببت فى الأزمة المهنية التى يعيشها الإعلام التونسى، منها ما هو متعلق بالبنية الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية فى تونس، والبعض الآخر يتعلق بسيطرة بعض رجال الأعمال على الحقل الإعلامى ممن ارتبطت مصالحهم بغرس مشاعر الكراهية واستمرارها وتغذية الحقد والكراهية فى المجتمع التونسى.

وذلك فى تقييم الدراسة لنقاط القوة والضعف فى الإعلام التونسى، وذلك من خلال تحليل مضمون لتسعة صحف وأربع محطات تليفزيونية وخمس محطات إذاعية.

- **وجاءت نتائج دراسة Matthew S. Levendusky (٢٠١٣)**[٣٥] لتؤكد على أن وسائل الإعلام – خاصة الحزبية- تلعب دورًا مهمًا فى استقطاب المشاهدين بشكل يجعلها تصل إلى حد التطرف فى تناولها للقضايا، وأوضحت نتائج الدراسة كذلك أنه على الرغم من قصر المدة التى يقضيها المشاهد أمام البرنامج إلا أن آثار الاستقطاب الذى تمارسه وسائل الإعلام عادة ما تكون طويلة المدى، وحذرت الدراسة مما يترتب على الاستقطاب السياسى الذى تمارسة وسائل الإعلام الأمريكية من خلق حالة من الجمود فى السياسة الأمريكية.

فقد اهتمت الدراسة بقياس اتجاهات عينة من مشاهدى قناة فوكس نيوز Fox News (ممثلة لقنوات المحافظين/الجمهورين)، قناة MSNBC (ممثلة لقنوات الديمقراطين اليساريين) حول مجموعة من القضايا التى ناقشتها هاتان القناتان خلال الثمانية عشر شهرًا الأولى لرئاسة أوباما.

- **كما أكدت نتائج دراسة Markus Prior (٢٠١٣)**[٣٦] على أن الاستقطاب السياسى الذى يُمارس من قبل وسائل الإعلام الحزبية له تأثير كبير على العديد من الناخبين، وأوضحت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرسائل

التى تبثها وسائل الإعلام وبين تغيير الاتجاهات والسلوكيات السياسية للناخبين، وأكدت الدراسة على أن الكونجرس الأمريكى عادة ما يعتمد على وسائل الإعلام المختلفة كآلية مهمة لاستقطاب الرأى العام.

- **وأكدت نتائج دراسة Nooy De Wouter et al., (٢٠١٣)**[٣٧] أن وسائل الإعلام أداه مهمة جدًا فى العملية السياسية يستعين بها السياسيون والأحزاب لاستقطاب الجماهير من أجل حشد الدعم والتأييد لها وفى نفس الوقت شن الهجوم على الآخر والأحزاب المنافسة.

حيث هدفت الدراسة إلى رصد ملامح وسمات التغطية الإعلامية لحملة الانتخابات الوطنية للأحزاب الرئيسية فى هولندا لعام ٢٠٠٦ والتى تنافس فيها كلٍ من (حزب الإشتراكين – الديمقراطيين)، (حزب الليبراليون – المحافظين)، والوقوف على ملامح الحملات التى تستعين بها الأحزاب المتنافسة أثناء فترة الانتخابات سواء لتقديم الذات أو لشن الهجوم على الآخر.

- **وأوضحت نتائج دراسة ياسمين أسامة عبد المنعم (٢٠١٣)**[٣٨] أن كلاً من الصحف الأمريكية (نيويورك تايمز، اشنطن بوست) والصحف البريطانية (الجارديان، ديلى ميل) عينة الدراسة وظفت مجموعة من الأطر الصحفية فى معالجتها لأزمة الاستقطاب السياسى بالمجتمع المصرى وجاء فى مقدمتها إطار الصراع السياسى فى المرتبة الأولى واحتلت المراتب التالية له مجموعة من الأطر منها إطار التصنيف ثم إطار الخوف ثم إطار المسئولية ثم إطار الاهتمام ثم إطار استغلال الدين وإطار التفاؤل.

فقد اهتمت الدراسة بالتعرف على ماهية الأطر الإعلامية التى عالجت من خلالها الصحف الأمريكية والبريطانية أزمة الاستقطاب السياسى التى يشهدها المجتمع المصرى، وذلك فى الفترة من ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ وهو تاريخ إصدار الإعلان الدستورى، وحتى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ وهو تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور.

- **وبينت نتائج دراسة Robert Dale (٢٠١٢)**[٣٩] أن الرئيس الأمريكى أوباما مارس استقطابًا سياسيًا من خلال الأطر التى وظفها فى خطاباته منها: إطار الفائدة والذى أوضح من خلاله الفائدة التى ستعود على الشعب الأمريكى الذين يستخدمون الطاقة النظيفة، وتوفير فرص عمل وبناء اقتصاد متميز لأمريكا خلال القرن ٢١. وإطار التهديد والذى ركز من خلاله على

الآثار السلبية لاستخدام الوقود وما يترتب عليه من تلوث واحتباس حرارى. وإطار الوحدة والذى أكد من خلاله على أن المجتمع الأمريكى يجب أن يكون متحد من أجل اقتصاد أفضل ونهاية الاعتماد على النفط الأجنبى؛ ودعم هذه الأطر بمجموعة من الاستراتيجيات منها استراتيجية الخوف من الآخر.

حيث استهدفت الدراسة التعرف على ملامح الاستقطاب السياسى فى خطابات الرئيس أوباما من أجل إقناع الشعب الأمريكى بمدى أهمية مبادرات الطاقة النظيفة وتمرير التشريع الخاص بها.

- **وأكدت نتائج دراسة ,. Young Mie Kim et al(٢٠١١)**[٤٠] على أن هناك علاقة عكسية ما بين الازدواجية والاستقطاب السياسى، فوسائل الإعلام فى سبيل حل مسألة التناقض لدى المتلقى تعمل على ممارسة مستوى عال من الاستقطاب ومن ثم تشكيل اتجاهات أكثر تطرفا، وأكدت الدراسة على أن وسائل الإعلام تلعب دورًا مهمًا وتأثيرات على تقييمات الناخبين للمرشحين، كما تعمل وسائل الإعلام وبالتحديد أثناء فترات الانتخابات أو فترات التوترات السياسية فى سبيل الحد من التناقض والازدواجية لدى الناخبين ممارسة مزيد من الاستقطاب.

حيث هدفت الدراسة الوقوف على الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام من استقطاب سياسى فى سبيل الحد من الازدواجية لدى الناخبين خلال الحملات الانتخابية.

- **وجاءت نتائج دراسة ,.Sarita Yardi et al (٢٠١٠)**[٤١] لتؤكد على أن الأفراد على شبكات التواصل الاجتماعى (تويتر) يميلون إلى التفاعل مع من يشتركون معهم فى نفس الآراء ووجهات النظر ويتفاعلون معهم بنشاط مقارنه بأولئك الذين يختلفون عنهم فى وجهات النظر، وهو ما يترتب علية تشكيل اتجاهات سياسية تتسم بالغضب والتعصب والانفصال عن الآخر. كما أوضحت الدراسة أن التعرض لوجهات نظر متنوعه يعزز التنوع، فى حين أن عدم التعرض لوجهات نظر متعددة يترتب عليه تشكيل وجهات نظر ضيقة الأفق.

فقد حاولت الدراسة الوقوف على مدى ممارسة وسائل الإعلام الجديدة للاستقطاب السياسي، من خلال بحث حالة لقضية إطلاق النار على الدكتور جورج تيلرGeorge Tiller والتى وقعت يوم ٣١ مايو ٢٠٠٩ فى مدينة وتيشيتا Wichita بولاية كنساس Kansas الأمريكية، وهو من الأطباء التى تقبل إجراء عمليات إجهاض للسيدات فى مراحل متأخرة من الحمل، الأمر الذى آثار جدل كبير فى

المجتمع الأمريكى وتسبب فى موجه غضب تجاهه، واعتمدت الدراسة على تحليل مضمون ٣٠،٠٠٠ تويتة عن حادث إطلاق النار والمناقشات التى دارت بين المستخدمين حول هذا الموضوع.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- اتسمت الدراسات السابقة بالتعدد والتنوع، وهو ما ساعد الباحث فى بلورة المشكلة البحثية وتحديد نوع الدراسة، واختبار المنهج والأدوات المناسبة لجمع البيانات.
- تنوعت أهداف الدراسات السابقة فى البحث عن مدى ممارسة وسائل الإعلام المختلفة التقليدية ووسائل الإعلام الجديد للاستقطاب السياسي، وكذلك ممارسة الجمهور للاستقطاب السياسي، والتأثيرات المترتبة على ذلك على جمهور الوسيلة أو الرأى العام.
- كشفت الدراسات السابقة عن أن التحيز أو الخلاف السياسى يُعدَّان من المتغيرات المهمة فى العلاقة بين انتقاء وسائل إعلامية معينة، وارتفاع حدة الاستقطاب السياسي.
- كشفت أيضاً الدراسات السابقة عن أن استخدام التيارات السياسية وسائل الإعلام فى تحقيق الاستقطاب السياسى أثبت عدم وجود تقاسم للآراء مع المعارضين، وأن التفاعل منخفض بين مؤيدى كل حزب والمعارضين، وهذا السلوك له دور مهم فى تقليل الاستقطاب السياسي. مع الاعتماد على توظيف الحجج والبراهين التى تشوه الجانب الآخر، بالإضافة إلى استخدام الكلمات السلبية فى وصف الآخر.
- أن التعرض لوسائل الإعلام يتم بشكل انتقائي، فيتم التعرض للوسائل التى تتسق والأفكار التى يعتنقوها. إلا أن هناك نسبة قد تتعرض لوجهات نظر معارضة ولكن دون مشاركة، وربما أن لهذا التعرض دور فى تقليل الاستقطاب السياسي.
- أفرزت الدراسات السابقة العديد من الآثار السلبية المترتبة على حالة الاستقطاب السياسى فى وسائل الإعلام، منها: التطرف فى الآراء، الجمود السياسي، التسويق الأيديولوجي، عدم خلق أرضية مشتركة للتفاهم وتقبل الآراء، الهجوم على المعارضين، التعبئة السياسية، تشويه وشيطنة الآخر.

- أن حالات استخدام وسائل الإعلام المختلفة فى تحقيق الاستقطاب السياسى تزيد فى فترات الانتخابات، وفترات التوترات السياسية وعدم الاستقرار داخل المجتمع بأشكاله المختلفة.

سادساً: مفاهيم الدراسة والتعريفات الإجرائية:

- **تشكيل الاتجاهات Attitudes Formation:** هى محاولة تشكيل أو تغيير اتجاهات الجمهور نحو التعديلات الدستورية فى مصر باستخدام الاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

ويستخدم الأفراد معلومات وسائل الإعلام التى يعتمدون عليها فى تشكيل الاتجاهات نحو القضايا الجدلية المثارة فى المجتمع، حيث ساهمت وسائل الإعلام فى تشكيل اتجاهات الأفراد نحو قضايا مثل: الفساد السياسى، والدعاية لرموز سياسية جديدة، وقادة الدين، والعلماء، والرياضيين، ونشر المبتكرات، وتنظيم الأسرة، ومشكلات البيئة، وأزمات الطاقة وغيرها. لذا يُعد تشكيل الاتجاهات من الآثار المعرفية الشائعة للأفراد الذين يعتمدون على وسائل الإعلام، ولكن يجب عدم إغفال دور العوامل الانتقائية فى تشكيل اتجاهات الأفراد.

- **الاستطقاب السياسي:** الطرق والأساليب المستخدمة على مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى محاولة لاستقطاب الآخرين لتبنى أفكار أو اتجاهات معينة نحو التعديلات الدستورية فى مصر، بالاعتماد على الإثارة، أو التهويل، أو التشكيك، وأحياناً العنف اللفظي. ومدى قدرته على إحداث نوع من الانقسام فى آراء الناس ومواقفهم السياسية بشدة حول قضية التعديلات الدستورية، ويزداد خطراً عندما يتحول هذا الاستقطاب السياسى إلى انقسام مجتمعي، قد يعمد البعض بسببه لأن يكونوا على استعداد لممارسة العنف دفاعاً عن أفكارهم وآرائهم.

- **التعديلات الدستورية** فى مصر: وهى التعديلات الدستورية التى وافقت عليها لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب فى ١٤ إبريل ٢٠١٩ برئاسة الدكتور على عبد العال، وتم التصويت عليها خلال الجلسات العامة للبرلمان يوم الثلاثاء ١٦ إبريل ٢٠١٩. وتم الاستفتاء عليها أيام ١٩ و٢٠ و٢١ من شهر إبريل ٢٠١٩ للمصريين المقيمين خارج مصر، وأيام ٢٠ و٢١ و٢٢ من شهر إبريل ٢٠١٩ داخل مصر.

وقد أعلن رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات فى ٢٠١٩/٤/٢٣ موافقة الشعب على تعديل الدستور حيث بلغ عدد المواطنين الذين أدلوا بأصواتهم بالموافقة ٢٣ مليونا و٤١٦ ألفاً و٧٤١ ناخباً بنسبة ٨٨,٨٣%، بينما بلغ إجمالى من صوت بعدم الموافقة مليونين و٩٤٥ ألفاً و٦٨٠ ناخباً بنسبة ١١,١٧%، وبلغت نسبة المشاركة ٤٤,٣٣% بإجمالى ٢٧ مليوناً و١٩٣ ألفاً و٥٩٣ ناخباً، داخل البلاد وخارجها، والذين أدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء من إجمالى المقيدين بالكشوف الانتخابية ممن يحق لهم التصويت البالغ عددهم ٦١ مليونا و٣٤٤ ألفا و٥٠٣ ناخبين. وكان إجمالى الأصوات الصحيحة ٢٦ مليوناً و٣٦٢ ألفاً و٤٢١ بنسبة ٩٦,٩٤%، وإجمالى الأصوات الباطلة بلغ ٨٣١ ألفاً و١٧٢ صوتاً بنسبة ٣,٠٦.%.

سابعاً: تساؤلات الدراسة:

١. ما العلاقة بين معرفة المبحوث معلومات حول التعديلات الدستورية واستخدامه مواقع شبكات التواصل الاجتماعي؟.
٢. ما العلاقة بين استخدام المبحوث مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وتعرضه للاستقطاب السياسي؟.
٣. ما مدى قيام المبحوث بالمشاركة فى نقاشات حول التعديلات فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى الدستورية؟.
٤. ما تأثير النقاشات التى تجرى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول التعديلات الدستورية وتجميع الناس حول رأى معين، وتكوين صورة ذهنية حيالها؟.
٥. ما مدى المصداقية التى يتمع بها المناقشين للتعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي؟.
٦. ما دور الانتماءات السياسية والفكرية للمبحوثين فى تعرضهم للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول التعديلات الدستورية؟.
٧. ما العلاقة بين دوافع المبحوث للمشاركة فى مناقشة حول التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى ومدى مساهمته فى هذه النقاشات؟.
٨. ما العلاقة بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى ومدى مساهمة الفرد بالمشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية؟.

ثامناً: فروض الدراسة:

الفرض الرئيس للدراسة: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستقطاب السياسى حول موضوع التعديلات الدستورية واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي. ويتفرع عنه مجموعة من الفروض الفرعية:

الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين متمثلة فى النوع (ذكور – إناث) حول مقياس التعرض للاستقطاب السياسي.

الفرض الثاني: توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات المبحوثين عينة الدراسة فى اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تبعاً لاختلاف خصائصهم النوعية والديموجرافية.

الفرض الثالث: توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات المبحوثين عينة الدراسة فى اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تبعاً لاختلاف انتمائاتهم السياسية والفكرية.

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى واجتماع الناس على رأى معين نحو التعديلات الدستورية.

الفرض الخامس: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى والصورة الذهنية التى تم تشكيلها حول التعديلات الدستورية.

الفرض السادس: لا يوجد تأثير لتعليقات المناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى وجهة نظر المبحوثين حول التعديلات الدستورية.

الفرض السابع: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى ودوافع الفرد للمشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية.

الفرض الثامن: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى ومدى مساهمة الفرد فى المشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية.

الفرض التاسع: تؤثر المتغيرات النوعية والديموجرافية (النوع - السن - المستوى التعليمى - المستوى الاقتصادى – العمل – ذوى الانتماء السياسى) على زملة درجات

المبحوثين فى تعرضهم للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية.

تاسعاً: نوع الدراسة ومنهجها:

- **نوع الدراسة ومنهجها:** تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التفسيرية التى تتجه إلى جمع البيانات والمعلومات والتعبير عنها كماً وكيفاً أو بالإثنين معاً، بما يوضح خصائص الظاهرة وسماتها، وبذلك فإن هذه النوعية من الدراسات تتيح وجود بيانات قابلة للقياس الكمي، ومن ثم إمكانية التعميم والتنبؤ من خلال رصد وتحليل القضية عينة الدراسة. كما تستهدف تقدير مرات تكرار حدوث ظاهرة معينة ومدى ارتباطها بظاهرة أو مجموعة أخرى من الظواهر[٤٢]، ومن خلال ذلك تسعى الدراسة إلى رصد وتحليل مدى تحقق الاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول التعديلات الدستورية.

وتستعين الدراسة الحالية بمنهج المسح بالعينة لملائمته لموضوع الدراسة، وباعتباره جهداً علمياً منظماً؛ حيث يُعد أحد المناهج المستخدمة فى الدراسات الوصفية، فهو يقصد به ذلك النوع من المناهج الذى يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة منهم بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها، وهذا المنهج يُسهم فى استقصاء الآراء وجمع الحقائق والبيانات عن الوضع الراهن للظاهرة المدروسة وتفسيرها وتحليلها[٤٣].

وتم استخدامه فى الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالظاهرة موضع الدراسة وذلك من خلال: مسح عينة من الجمهور المصرى (١٨ عاماً فما فوق)، ممثلين لأربعة محافظات فى مصر، وهى محافظات (القاهرة – الشرقية – بنى سويف – سوهاج)، لمعرفة مدى تعرضهم للاستقطاب السياسى حول التعديلات الدستورية ٢٠١٩ فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

عاشراً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتحدد المجتمع البشرى فى هذه الدراسة فى عينة من الجمهور المصرى من الذكور والإناث فى المرحلة العمرية من (١٨) إلى أكبر من (٦٠) عاماً، وتحددت عينة الدراسة فى عينة عشوائية قوامها (٨٠٠) من المبحوثين، بكلٍ من محافظات (الشرقية) و(القاهرة) و(بنى سويف) و(سوهاج)، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية

وتوزيعهم على المحافظات الأربعة (مجتمع العينة) بأسلوب التوزيع المتساوى (٢٠٠) مبحوث من كل محافظة.

خصائص العينة:

تم تطبيق الدراسة على عينة ٨٠٠ مبحوث مقسمين كالتالي: ٤٧٤ ذكور و ٣٢٦ إناث؛ وهدفت الدراسة إلى معرفة دور الاستقطاب السياسى على شبكات التواصل الاجتماعى فى تشكيل اتجاهات الجمهور المصري.

جدول رقم (١)

توصيف العينة

المتغيرات		التكرارت	النسبة	المتغيرات		التكرارت	النسبة
النوع	ذكور	٤٧٤	٥٩,٣	المستوى التعليمي	أقل من المتوسط	٩٤	١١,٨
	اناث	٣٢٦	٤٠,٨		متوسط	٢٤١	٣٠,١
العمر	من ١٨ إلى ٢٥	١٠٠	١٢,٥		مؤهل جامعي	٣٤٤	٤٣,٠
	من ٢٦ الى ٣٥	٣٣٨	٤٢,٣		بعد الجامعي	١٢١	١٥,١
	من ٣٦ الى ٤٥	٢٢١	٢٧,٦	المستوى الإقتصادي	منخفض	٢٢٧	٢٨,٤
	من ٤٦ الى ٦٠	٩٤	١١,٨		متوسط	٤٥٥	٥٦,٩
	أكبر من ٦٠	٤٧	٥,٩		مرتفع	١١٨	١٤,٨
الوظيفة العمل	طالب	٩٨	١٢,٣	الانتماء السياسى والأيديولوجي	لا أنتمى إلى أى تيار أو حزب	٥٣٧	٦٧,١
	موظف حكومي	٢٥٩	٣٢,٤		أنتمى إلى حزب مؤيد	١٧٧	٢٢,١
	موظف قطاع خاص	١٩٣	٢٤,١		أنتمى إلى حزب معارض	٧٢	٩,٠
	أعمال حرة	٨٩	١١,١		أنتمى إلى تيارات دينية	١٤	١,٨
	لا يعمل	١٢٨	١٦,٠				
	ربة منزل	٣٣	٤,١				

ولحساب ثبات المقاييس تم استخدام معاملات إحصائية للتأكد من صلاحية المقياس، من حيث الاتساق الداخلى والثبات، ولذلك تم حساب معامل Cronbach' Alpha ألفا كرونباخ الذى يستخدم لتحليل ثبات المقاييس Reliability Analysis بتقدير الاتساق الداخلى بين العبارات المكونة للمقياس عن طريق حساب متوسط الارتباطات بين عبارات المقياس، وقد بلغت قيمة معامل Cronbach' Alpha (*) الخاص بمقاييس الدراسة (٠,٨٠٠) وهى قيم مرتفعة لثبات المقياس وقبوله واستخدامه فى هذه الدراسة.

حادى عشر: أداة الدراسة:

- **صحيفة الاستبيان:** اعتمد الباحث على صحيفة الاستبيان التى صممت فى ضوء فروض الدراسة وتساؤلاتها، وانطلاقاً من الإطار النظرى المتمثل فى نظرية المجال العام ومدخل إدارة الصراع. وقد تم بناء استبانة يدون فيها المبحوثون إجاباتهم المرتبطة بمتغيرات البحث والتى يتم توظيفها فى أسئلة لجمع البيانات المطلوبة من مفردات العينة، وقد استند الباحث فى صياغة أسئلة الاستبيان على دراسات (عباس، ٢٠١٦)[٤٤]، Yonghwan Kim (٢٠١٥)[٤٥] ، Anatoliy Gruzd et al., (٢٠١٤)[٤٦]، Elizabeth Suhay et al., (٢٠١٤)[٤٧]، (عبدالمنعم ٢٠١٣)[٤٨]. مع مراعاة توظيف المقاييس المستخدمة فى هذه الدراسات بما يتوافق مع متطلبات هذه الدراسة، وأهدافها، ومدى توافقها مع الحالة المصرية وظرفها السياسي.

ثانى عشر: صدق وثبات المقاييس:

تم قياس الصدق من خلال الصدق الظاهرى لاستمارة الاستبيان، من خلال عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء والمحكمين* وذلك للتأكد من مدى صلاحية الاستمارة للتطبيق، ومدى شمولية التساؤلات والفروض للموضوع بأبعاده ومتغيراته المختلفة، ومدى قدرة الاستمارة على تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها واختبار فروضها. وقد أشار المحكمون بصلاحية الاستمارة للتطبيق فى هذه الدراسة بعد عمل التعديلات التى أشاروا إليها.

وتم اختبار الثبات من خلال إعادة تطبيق الاستمارات المستخدمة Test Retest على عينة قوامها ٨٠ مفردة بنسبة ١٠% من الحجم الفعلى للعينة، وذلك بعد مرور أسبوعين من التطبيق الأول لكل عينة، وتم حساب معامل الثبات الذى حقق

نسبة ثبات عالية، مما يدل على دقة التصميم المنهجى للاستبيان الذى قام الباحث بتطبيقه، وقابلية البيانات للتعميم.

ولحساب ثبات الاستبيان تم استخدام معاملات إحصائية للتأكد من صلاحية القياس، من حيث الاتساق الداخلى والثبات، ولذلك تم حساب معامل Cronbach' Alpha ألفا كرونباخ الذى يستخدم لتحليل ثبات المقاييس Reliability Analysis بتقدير الاتساق الداخلى بين العبارات المكونة للمقياس عن طريق حساب متوسط الارتباطات بين عبارات المقياس، وقد بلغت قيمة معامل Cronbach' Alpha * الخاص بمقاييس الدراسة (٠,٨٩١) وهى قيم مرتفعة لثبات المقياس وقبوله واستخدامه فى هذه الدراسة.

ثالث عشر: المعالجة الإحصائية للبيانات :

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، تم إدخالها -بعد ترميزها- إلى الحاسب الآلي، ثم جرت معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" والمعروف باسم *SPSS* اختصاراً لـ: *Statistical Package for the Social Sciences* ، وذلك باللجوء إلى المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية التالية:

١- التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

٢- المتوسط الحسابى والانحراف المعياري.

٣- اختبار كا^{٢} لجداول الاقتران (*Contingency-Tables Chi Square Test*) لدراسة الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغيرين من المستوى الاسمى *(Nominal)*.

٤- معامل ارتباط بيرسون (*Pearson Correlation Coefficient*) لدراسة شدة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرين من مستوى المسافة أو النسبة (*Interval Or Ratio*). وقد اعتبرت العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة المعامل أقل من ٠,٣٠ ، ومتوسطة ما بين ٠,٣٠-٠,٧٠ ، وقوية إذا زادت عن ٠,٧٠ .

٥- اختبار (ت) للمجموعات المستقلة (*Independent-Samples T-Test*) لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطين حسابيين لمجموعتين من المبحوثين فى أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة (*Interval Or Ratio*).

٦- تحليل التباين ذو البعد الواحد (*Oneway Analysis of Variance*) المعروف اختصاراً باسم *ANOVA* لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات

الحسابية لأكثر من مجموعتين من المبحوثين فى أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة **(***Interval Or Ratio***)** .

٧- الاختبارات البعدية (*Post Hoc Tests*) بطريقة أقل فرق معنوى (*LSD: Least Significance Difference*) لمعرفة مصدر التباين وإجراء المقارنات الثنائية بين المجموعات التى يثبت *ANOVA* وجود فروق دالة إحصائياً بينها .

٨- اختبار ى *(Z-Test)* لدراسة معنوية الفرق بين نسبتين مئويتين ، وقد اعتبرت قيمة *Z* غير دالة إذا لم تصل الى ١,٩٦ ، واعتبرت دالة عند مستوى ثقة ٩٥% فأكثر إذا بلغت ١,٩٦ وأقل من ٢,٥٨ ، واعتبرت دالة عند مستوى ثقة ٩٩% فأكثر إذا بلغت ٢,٥٨ فأكثر .

وقد تم قبول نتائج الاختبارات الإحصائية عند درجة ثقة ٩٥% فأكثر ، أى عند مستوى معنوية ٠,٠٥ فأقل .

رابع عشر: النتائج العامة للدراسة واختبار صحة الفروض:

١) <u>النتائج العامة للدراسة:</u>

١. وسيلة معرفة المبحوثين بقرار التعديلات الدستورية:

جدول (٢)

وسيلة معرفة المبحوثين بقرار التعديلات الدستورية وفقاً للنوع

النوع / الوسيلة	ذكور		إناث		الإجمالي		قيمة z	المعنوية	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%			
من مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.	٤٢٠	٨٨,٦	٢٩٢	٨٩,٦	٧١٢	٨٩,٠	٠,٤٢٧-	٠,٦٦٩	غير دالة
من وسائل الإعلام التقليدية.	٢٠١	٤٢,٤	١٤٦	٤٤,٨	٣٤٧	٤٣,٤	٠,٦٦٧-	٠,٥٠٥	غير دالة
من خلال حواراتي مع الأصدقاء والزملاء.	١٥٩	٣٣,٥	١٥٢	٤٦,٦	٣١١	٣٨,٩	٣,٧٢٧-	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
من خلال الحوارات مع أفراد الأسرة.	١٤٠	٢٩,٥	١٤٨	٤٥,٤	٢٨٨	٣٦,٠	٤,٥٩٠-	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
جملة من سئلوا	٤٧٤		٣٢٦		٨٠٠				

يتضح من الجدول السابق: أن اختيار (من مواقع شبكات التواصل الاجتماعي) جاء فى مقدمة وسيلة معرفة المبحوثين بقرار التعديلات الدستورية بنسبة بلغت ٨٩%، ثم (من وسائل الإعلام التقليدية) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٤٣,٤%، ثم (من خلال حواراتى مع الأصدقاء والزملاء) فى المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ٣٨,٩%، وأخيراً (من خلال الحوارات مع أفراد الأسرة) بنسبة ٣٦%.

وقد أوضحت النتائج التفصيلية وجود اختلاف فى النسب المئوية لإستجابات المبحوثين حول وسيلة معرفة المبحوثين بقرار التعديلات الدستورية وفقا للنوع:

- ترتفع نسبة (وسيلة معرفة المبحوثين بقرار التعديلات الدستورية من خلال حواراتهم مع الأصدقاء والزملاء) عند الإناث عن الذكور حيث جاءت النسب (٤٦,٦%،٣٣,٥%) والفارق دال إحصائياً حيث بلغت قيمة z المحسوبة ٣,٧٢٧ وهى أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩,٩%.
- ترتفع نسبة وقت (وسيلة معرفة المبحوثين بقرار التعديلات الدستورية من خلال حواراتهم مع مع أفراد الأسرة) عند الإناث عن الذكور حيث جاءت النسب (٤٥,٤%، ٢٩,٥%) والفارق دال إحصائياً حيث بلغت قيمة z المحسوبة ٤,٥٩٠ وهى أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩,٩%.

٢. مدى مشاركة المبحوثين مسبقاً فى نقاشات حول التعديلات الدستورية مع أصدقائهم وغيرهم فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي:

جدول (٣)

مدى مشاركة المبحوثين مسبقاً فى نقاشات حول التعديلات الدستورية مع أصدقائهم وغيرهم فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً للنوع

النوع / المدي	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣٦٦	٧٧,٢	٢٤٦	٧٥,٥	٦١٢	٧٦,٥
أحياناً	١٠٨	٢٢,٨	٨٠	٢٤,٥	١٨٨	٢٣,٥
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا^{2}=٠,٣٣١ درجة الحرية = ١ مستوى المعنوية= ٠,٥٦٥ الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابق: أن ٧٤% من المبحوثين قد شاركوا مسبقاً فى نقاشات حول التعديلات الدستورية مع أصدقائهم وغيرهم فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى ٧٦,٥% دائماً، وفى المقابل نجد ٢٣,٥% منهم قد شاركوا أحياناً.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٠,٣٣١) عند درجة حرية = (١)، وهى قيمة غير دالة إحصائياً. ويعنى ذلك عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) و مدى مشاركة المبحوثين مسبقاً فى نقاشات حول التعديلات الدستورية مع أصدقائهم وغيرهم فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

٣. أبرز مواقع شبكات التواصل الاجتماعى التى شارك المبحوثين من خلالها فى نقاشات حول التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي:

جدول (٤)

أبرز مواقع شبكات التواصل الاجتماعى التى شارك المبحوثين من خلالها فى نقاشات حول التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً للنوع

النوع / المواقع	ذكور		إناث		الإجمالي		قيمة z	المعنوية	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%			
فيس بوك.	٤٦٧	٩٨,٥	٣٢٦	١٠٠,٠	٧٩٣	٩٩,١	٢,٢٠٢-	٠,٠٢٨	٠,٠٥
تويتر.	١٧٢	٣٦,٣	١١٣	٣٤,٧	٢٨٥	٣٥,٦	٠,٤٧١-	٠,٦٣٨	غير دالة
واتس اب.	١٢٦	٢٦,٦	١٠٠	٣٠,٧	٢٢٦	٢٨,٣	١,٢٦٣-	٠,٢٠٧	غير دالة
سناب شات.	٤٧	٩,٩	٣٣	١٠,١	٨٠	١٠,٠	٠,٠٩٦-	٠,٩٢٤	غير دالة
جملة من سئلوا	٤٧٤		٣٢٦		٨٠٠				

يتضح من الجدول السابق: جاء (فيس بوك) فى مقدمة أبرز مواقع شبكات التواصل الاجتماعى التى شارك فيها المبحوثين من خلالها فى نقاشات حول التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى بنسبة بلغت ٩٩,١%، ثم (تويتر) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٥,٦%، ثم (واتس اب) فى المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ٢٨,٣%، وأخيراً (سناب شات) بنسبة ١٠%.

وقد أوضحت النتائج التفصيلية وجود اختلاف فى النسب المئوية لإستجابات المبحوثين حول أبرز مواقع شبكات التواصل الاجتماعى التى شارك فيها المبحوثين

مـن خلالهـا فـى نقاشـات حـول التعـديلات الدسـتورية فـى مواقـع شـبكات التواصـل الاجتماعى وفقا للنوع:

- ترتفـع نسـبة موقـع (الفيسـبوك) عنـد الإنـاث عـن الـذكور حيـث جـاءت النسـب (١٠٠%،٩٨,٥%) والفـارق دال إحصـائياً حيـث بلغـت قيمـة z المحسـوبة ٢,٢٠٢ وهى أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٥%.

٤. الفائدة المرجوة من مناقشة المبحوثين موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي:

جدول (٥)

الفائدة المرجوة من مناقشة المبحوثين موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي

العبارات / الاستجابة	غير موافق		لا أدري		موافق		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإستجابة*
	ك	%	ك	%	ك	%			
تتيح لى التفاعل مع الآخرين ومناقشة الموضوع بشكل أوسع وأشمل.	٨٥	١٠,٦	٢١	٢,٦	٦٩٤	٨٦,٨	٢,٧٦	٠,٦٢٨	موافق
وضع ورؤية تعليقات حول الموضوع ربما لا تظهر فى وسائل الإعلام التقليدية.	٨٦	١٠,٨	٣٣	٤,١	٦٨١	٨٥,١	٢,٧٤	٠,٦٣٧	موافق
تتيح لى التعبير عما بداخلى بكل سهولة ودون قيود.	٨٦	١٠,٨	٣٣	٤,١	٦٨١	٨٥,١	٢,٧٤	٠,٦٣٧	موافق
لا توجد رقابة على الحوارات.	٨٠	١٠,٠	٤٧	٥,٩	٦٧٣	٨٤,١	٢,٧٤	٠,٦٢٦	موافق
متابعة الآراء المختلفة بشكل مستمر، وفى الوقت الذى أختاره.	١١٣	١٤,١	٦٧	٨,٤	٦٢٠	٧٧,٥	٢,٦٣	٠,٧١٨	موافق
التعبير عن الرأى والتفاعل مع الآخرين بكل حرية.	١٤٢	١٧,٨	٤٧	٥,٩	٦١١	٧٦,٤	٢,٥٩	٠,٧٧٤	موافق
معرفة المعلومات والأخبار عن الموضوع لحظة وقوعها.	١٥٩	١٩,٩	١١١	١٣,٩	٥٣٠	٦٦,٣	٢,٤٦	٠,٨٠٤	موافق

الاستجابة / العبارات	غير موافق		لا أدري		موافق		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإستجابة*
	ك	%	ك	%	ك	%			
متعة المناقشة مع وجود مقاطع صوت وصور وفيديو.	١٩٤	٢٤,٣	٧٢	٩,٠	٥٣٤	٦٦,٨	٢,٤٣	٠,٨٥٥	موافق
تتوفر شمولية التناول للموضوع.	٢١٦	٢٧,٠	٨١	١٠,١	٥٠٣	٦٢,٩	٢,٣٦	٠,٨٧٨	موافق
تظهر من خلالها مختلف وجهات النظر حول الموضوع.	١٩٧	٢٤,٦	١٢٢	١٥,٣	٤٨١	٦٠,١	٢,٣٦	٠,٨٥٠	موافق
الجرأة فى تناول الموضوع.	٣٢١	٤٠,١	١٣	١,٦	٤٦٦	٥٨,٣	٢,١٨	٠,٩٧٦	لا أدري
الإجمالي	٨٠٠								

تشير نتائج الجدول السابق إلى الفائدة المرجوة من مناقشة المبحوثين موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، وقد جاءت الإجابة أنها (تتيح لى التفاعل مع الآخرين ومناقشة الموضوع بشكل أوسع وأشمل) فى المرتبة الأولى بمتوسط حسابى ٢,٧٦، وجاءت (وضع ورؤية تعليقات حول الموضوع ربما لا تظهر فى وسائل الإعلام التقليدية) و(تتيح لى التعبير عما بداخلى بكل سهولة ودون قيود) و(لا توجد رقابة على الحوارات) فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابى ٢,٧٤، وجاءت (متابعة الآراء المختلفة بشكل مستمر، وفى الوقت الذى أختاره) فى المرتبة الثالثة بمتوسط حسابى ٢,٦٣، وجاءت (التعبير عن الرأى والتفاعل مع الآخرين بكل حرية) فى المرتبة الرابعة بمتوسط حسابى ٢,٥٩، وجاءت (معرفة المعلومات والأخبار عن الموضوع لحظة وقوعها) فى المرتبة الخامسة بمتوسط حسابى ٢,٤٦، وجاءت (متعة المناقشة مع وجود مقاطع صوت وصور وفيديو) فى المرتبة السادسة بمتوسط حسابى٢,٤٣، وجاءت (تتوفر شمولية التناول للموضوع) و(تظهر من خلالها مختلف وجهات النظر حول الموضوع) فى المرتبة السابعة بمتوسط حسابى ٢,٣٦، وأخيراً جاءت (الجرأة فى تناول الموضوع) بمتوسط حسابى ٢,١٨.

٥. أكثر الأسباب التى قد تؤدى إلى عدم الاستفادة من مناقشة موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي:

جدول (٦)

أكثر الأسباب التى قد تؤدى إلى عدم الاستفادة من مناقشة موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً للنوع

النوع / الأسباب	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أغلب الأخبار والمعلومات المطروحة غير دقيقة.	١٩٦	٤١,٤	١٢٤	٣٨,٠	٣٢٠	٤٠,٠
عدم المصداقية فى كثير مما يطرح.	١٣٤	٢٨,٣	١٢٧	٣٩,٠	٢٦١	٣٢,٦
أغلب الأخبار والمعلومات المطروحة غير رسمية.	١٤٤	٣٠,٤	٧٥	٢٣,٠	٢١٩	٢٧,٤
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا^{٢}= ١١,١٢٨ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية= ٠,٠٠٤ الدلالة = ٠,٠١

يتضح من الجدول السابق: أن الإجابة (أغلب الأخبار والمعلومات المطروحة غير دقيقة) جاءت فى مقدمة أكثر الأسباب التى قد تؤدى إلى عدم الاستفادة من مناقشة موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى بنسبة بلغت ٤٠%، ثم (عدم المصداقية فى كثير مما يطرح) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٢,٦%، وأخيراً (أغلب الأخبار والمعلومات المطروحة غير رسمية) بنسبة ٢٧,٤%.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (١١,١٢٨) عند درجة حرية = (٢)، وهى قيمة دالة إحصائياً. ويعنى ذلك وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) وأكثر الأسباب التى قد تؤدى إلى عدم الاستفادة من مناقشة موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى عند مستوى ثقة ٩٩%.

٦. الإجراء الذى يتبعه المبحوثين عندما يثار نقاش حول التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي:

جدول (٧)

الإجراء الذى يتبعه المبحوثين عندما يثار نقاش حول التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً للنوع

النوع / الإجراء	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أتابع باهتمام وأفكر فى مغزى الحوار ومضمونه.	٣٢٣	٦٨,١	١٤٢	٤٣,٦	٤٦٥	٥٨,١
أحياناً أقرأ التعليقات أكثر من مرة.	٩٩	٢٠,٩	١٣٢	٤٠,٥	٢٣١	٢٨,٩
أتابع الحوار دون انتباه.	٢٦	٥,٥	٢٦	٨,٠	٥٢	٦,٥
أشاهد الصفحة دون قراءة التعليقات حول الموضوع.	٢٦	٥,٥	١٣	٤,٠	٣٩	٤,٩
أغير الصفحة أو الموقع إلى صفحة أخرى.	٠	٠,٠	١٣	٤,٠	١٣	١,٦
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا^{٢}= ٦٧,٤٢٩ درجة الحرية = ٤ مستوى المعنوية= ٠,٠٠٠ الدلالة = ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق: جاءت الإجابة (أتابع باهتمام وأفكر فى مغزى الحوار ومضمونه) فى مقدمة الإجراء الذى يتبعه المبحوثين عندما يثار نقاش حول التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى بنسبة بلغت ٥٨,١%، ثم (أحياناً أقرأ التعليقات أكثر من مرة) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٢٨,٩%، ثم (أتابع الحوار دون انتباه) فى المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ٦,٥%، ثم (أشاهد الصفحة دون قراءة التعليقات حول الموضوع) فى المرتبة الرابعة بنسبة بلغت ٤,٩%، وأخيراً (أغير الصفحة أو الموقع إلى صفحة أخرى) بنسبة ١,٦%.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٦٧,٤٢٩) عند درجة حرية = (٤)، وهى قيمة دالة إحصائياً. ويعنى ذلك وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) والإجراء الذى يتبعه المبحوثين عندما يثار نقاش حول التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى عند مستوى ثقة ٩٩,٩%.

٧. دوافع زيادة اعتماد المبحوثين على مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى متابعة موضوع التعديلات الدستورية:

جدول (٨)

دوافع زيادة اعتماد المبحوثين على مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى متابعة موضوع التعديلات الدستورية وفقاً للنوع

النوع / الدوافع	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
عندما أشعر بالحاجة إلى الحصول على معلومات أكثر حول الموضوع.	٢٩٤	٦٢,٠	٢١٢	٦٥,٠	٥٠٦	٦٣,٣
عندما تطرح القضية فى وسائل الإعلام.	١٣٤	٢٨,٣	٧٣	٢٢,٤	٢٠٧	٢٥,٩
عندما أشعر بالملل من متابعة الموضوع فى وسائل الإعلام التقليدية.	٤٦	٩,٧	٤١	١٢,٦	٨٧	١٠,٩
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا٢= ٤,٣٢٠ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية= ٠,١١٥ الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابق: أن اختيار الإجابة (عندما أشعر بالحاجة إلى الحصول على معلومات أكثر حول الموضوع) جاء فى مقدمة دوافع زيادة اعتماد المبحوثين على مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى متابعة موضوع التعديلات الدستورية بنسبة بلغت ٦٣,٣%، ثم (عندما تطرح القضية فى وسائل الإعلام) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٢٥,٩%، وأخيراً (عندما أشعر بالملل من متابعة الموضوع فى وسائل الإعلام التقليدية) بنسبة ١٠,٩%.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٤,٣٢٠) عند درجة حرية = (٢)، وهى قيمة غير دالة إحصائياً. ويعنى ذلك عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) ودوافع زيادة اعتماد المبحوثين على مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى متابعة موضوع التعديلات الدستورية .

٨. معدل مشاركة المبحوثين فى نقاشات فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية:

جدول (٩)

معدل مشاركة المبحوثين فى نقاشات فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية وفقاً للنوع

النوع / المعدل	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
باستمرار.	٢٦٢	٥٥,٣	٢٢٥	٦٩,٠	٤٨٧	٦٠,٩
بالصدفة.	١٣٧	٢٨,٩	٥٣	١٦,٣	١٩٠	٢٣,٨
ربما كل يوم أو أقل.	٣٤	٧,٢	٢١	٦,٤	٥٥	٦,٩
نادراً.	٢٧	٥,٧	١٣	٤,٠	٤٠	٥,٠
ربما مرة كل أسبوع أو أقل.	١٤	٣,٠	١٤	٤,٣	٢٨	٣,٥
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا^{٢}= ٢١,٢٦٩ درجة الحرية = ٤ مستوى المعنوية= ٠,٠٠٠ الدلالة = ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق: أن ٦٠,٩% من المبحوثين يشاركون فى نقاشات فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية (باستمرار)، ثم ٢٣,٨% منهم يشاركون بالصدفة ، وربما يشارك ٦,٩% منهم كل يوم أو أقل، بينما نادرا ما يشارك ٥%، وأخيرا ربما يشاركون مرة كل أسبوع أو أقل.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٢١,٢٦٩) عند درجة حرية = (٤)، وهى قيمة دالة إحصائياً. ويعنى ذلك وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) ومعدل مشاركة المبحوثين فى نقاشات فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية عند مستوى ثقة ٩٩,٩%.

٩. دوافع مشاركة المبحوثين فى مناقشة حول موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي:

جدول (١٠)

دوافع مشاركة المبحوثين فى مناقشة حول موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً للنوع

النوع / الدوافع	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقوم بتصحيح معلومات خاطئة قد ترد فى النقاشات حول الموضوع.	١٤٤	٣٠,٤	٥٣	١٦,٣	١٩٧	٢٤,٦
لمواجهة عملية الاستقطاب السياسى التى تتم من خلال النقاشات.	١١٩	٢٥,١	٦٤	١٩,٦	١٨٣	٢٢,٩
الشعور بأنى عضو فاعل فى المجتمع.	٥١	١٠,٨	٧٣	٢٢,٤	١٢٤	١٥,٥
أتناقش مع المعلقين والمناقشين فى الموضوع.	٤٩	١٠,٣	٦٥	١٩,٩	١١٤	١٤,٣
أنقد الآراء التى تتعارض مع رأيي.	٥٤	١١,٤	٣٩	١٢,٠	٩٣	١١,٦
إضافة معلومات أو رأيى الخاص.	٣١	٦,٥	٢٠	٦,١	٥١	٦,٤
أعبر عن رأيى بحرية.	٢٦	٥,٥	١٢	٣,٧	٣٨	٤,٨
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا^{٢}= ٤٨,٩٦٠ درجة الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٠٠٠ الدلالة = ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق: أن اختيار الإجابة (أقوم بتصحيح معلومات خاطئة قد ترد فى النقاشات حول الموضوع) جاء فى مقدمة دوافع مشاركة المبحوثين فى مناقشة حول موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى بنسبة بلغت ٢٤,٦%، ثم (لمواجهة عملية الاستقطاب السياسى التى تتم من خلال النقاشات) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٢٢,٩%، ثم (الشعور بأنى عضو فاعل فى المجتمع) فى المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ١٥,٥%، ثم (أتناقش مع المعلقين والمناقشين فى الموضوع) فى المرتبة الرابعة بنسبة بلغت ١٤,٣%، ثم (أنقد الآراء التى تتعارض مع رأيي.) فى المرتبة الخامسة بنسبة بلغت ١١,٦%، وأخيراً (أعبر عن رأيى بحرية) بنسبة ٤,٨%.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٤٨,٩٦٠) عند درجة حرية = (٦)، وهى قيمة دالة إحصائياً. ويعنى ذلك وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) ودوافع مشاركة المبحوثين فى مناقشة حول موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى عند مستوى ثقة ٩٩,٩%.

١٠.مدى مساهمة المبحوثين فى نقاشات فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية:

جدول (١١)

مدى مساهمة المبحوثين فى نقاشات فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية وفقاً للنوع

النوع / المدي	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
ساهمت بدرجة كبيرة.	٢٠٢	٤٢,٦	١٧٨	٥٤,٦	٣٨٠	٤٧,٥
ساهمت بدرجة متوسطة.	١٨٤	٣٨,٨	١٠٠	٣٠,٧	٢٨٤	٣٥,٥
ساهمت بدرجة ضعيفة	٨٨	١٨,٦	٤٨	١٤,٧	١٣٦	١٧,٠
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا٢= ١١,١٢٦ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية= ٠,٠٠٤ الدلالة = ٠,٠١

يتضح من الجدول السابق: مجئ الإجابة (ساهمت بدرجة كبيرة) فى مقدمة مدى مساهمة المبحوثين فى نقاشات فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية بنسبة بلغت ٤٧,٥%، ثم (ساهمت بدرجة متوسطة) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٥,٥%، وأخيراً (ساهمت بدرجة ضعيفة) بنسبة ١٧%.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (١١,١٢٦) عند درجة حرية = (٢)، وهى قيمة دالة إحصائياً. ويعنى ذلك وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) ومدى مساهمة المبحوثين فى نقاشات فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية عند مستوى ثقة ٩٩%.

١١. اتجاه النقاشات التى تثار فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية:

جدول (١٢)

اتجاه النقاشات التى تثار فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية وفقاً للنوع

النوع / اتجاه النقاشات	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
اتجاه سلبي.	١٤٥	٣٠,٦	١٥٨	٤٨,٥	٣٠٣	٣٧,٩
اتجاه إيجابي.	١٨٧	٣٩,٥	١٠٠	٣٠,٧	٢٨٧	٣٥,٩
اتجاه متوازن	١٤٢	٣٠,٠	٦٨	٢٠,٩	٢١٠	٢٦,٣
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا^{٢}= ٢٦,٥٣٥ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية= ٠,٠٠٠ الدلالة = ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق: جاء الاختيار(اتجاه سلبي) فى مقدمة اتجاه النقاشات التى تثار فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية بنسبة بلغت ٣٧,٩%، ثم (اتجاه إيجابي) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٥,٩%، وأخيراً (اتجاه متوازن) بنسبة ٢٦,٣%.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٢٦,٥٣٥) عند درجة حرية = (٢)، وهى قيمة دالة إحصائياً. ويعنى ذلك وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) واتجاه النقاشات التى تثار فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية عند مستوى ثقة ٩٩,٩%.

١٢. دور نقاشات الأفراد فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية فى اجتماع الناس حول رأى معين:

جدول (١٣)

دور نقاشات الأفراد فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية فى اجتماع الناس حول رأى معين وفقاً للنوع

النوع / الدور	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أوافق بشدة.	٢٠٤	٤٣,٠	١٨٦	٥٧,١	٣٩٠	٤٨,٨
لا أدري.	١٤٠	٢٩,٥	٧٣	٢٢,٤	٢١٣	٢٦,٦
لا أوافق على الإطلاق.	١٣٠	٢٧,٤	٦٧	٢٠,٦	١٩٧	٢٤,٦
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا^{٢}= ١٥,١٩٣ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية= ٠,٠٠١ الدلالة = ٠,٠١

يتضح من الجدول السابق: جاء اختيار(الموافقة بشدة) فى مقدمة دور نقاشات الأفراد فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية فى اجتماع الناس حول رأى معين بنسبة بلغت ٤٨,٨%، ثم (لا أدري) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٢٦,٦%، وأخيراً (لا أوافق على الإطلاق) بنسبة ٢٤,٦%.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (١٥,١٩٣) عند درجة حرية = (٢)، وهى قيمة دالة إحصائياً. ويعنى ذلك وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) ودور نقاشات الأفراد فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية فى اجتماع الناس حول رأى معين عند مستوى ثقة ٩٩%.

١٣.الصورة التى تقدمها النقاشات التى تجرى حول موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي:

جدول (١٤)

الصورة التى تقدمها النقاشات التى تجرى حول موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً للنوع

النوع / الصورة	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
صورة سلبية	٢٠٣	٤٢,٨	١٣٤	٤١,١	٣٣٧	٤٢,١
صورة إيجابية	١٦٧	٣٥,٢	٨٠	٢٤,٥	٢٤٧	٣٠,٩
صورة محايدة	١٠٤	٢١,٩	١١٢	٣٤,٤	٢١٦	٢٧,٠
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا^{٢}= ١٨,٣١٤ درجة الحرية =٢ مستوى المعنوية= ٠,٠٠٠ الدلالة = ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق: أن (الصورة سلبية) جاءت فى مقدمة الصور التى تقدمها النقاشات التى تجرى حول موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى بنسبة بلغت ٤٢,١%، ثم (صورة إيجابية) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٠,٩%، وأخيراً (صورة محايدة) بنسبة ٢٧%.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (١٨,٣١٤) عند درجة حرية = (٢)، وهى قيمة دالة إحصائياً. ويعنى ذلك وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) والصورة التى تقدمها النقاشات التى تجرى حول موضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى عند مستوى ثقة ٩٩,٩%.

١٤. رأى المبحوثين فى سلوك المعلقين والمناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي:

جدول (١٥)

رأى المبحوثين فى سلوك المعلقين والمناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً للنوع

النوع / الرأي	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
يميل إلى الاستقطاب فى الرأي.	١٩٢	٤٠,٥	١٠٧	٣٢,٨	٢٩٩	٣٧,٤
أسلوبه يميل إلى الإثارة والتهويل.	٨٨	١٨,٦	٩٤	٢٨,٨	١٨٢	٢٢,٨
يميل إلى استخدام العنف اللفظي.	١١٣	٢٣,٨	٦٠	١٨,٤	١٧٣	٢١,٦
موضوعى ومتوزان.	٤١	٨,٦	٣٩	١٢,٠	٨٠	١٠,٠
الخروج عن الأدب فى الحوار.	٣٣	٧,٠	١٣	٤,٠	٤٦	٥,٨
سلوكه مهذب.	٧	١,٥	١٣	٤,٠	٢٠	٢,٥
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا^{2}= ٢٤,٦٠٦ درجة الحرية = ٥ مستوى المعنوية= ٠,٠٠٠ الدلالة = ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق: جاء الاختيار (يميل إلى الاستقطاب فى الرأي) فى مقدمة رأى المبحوثين فى سلوك المعلقين والمناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى بنسبة بلغت ٣٧,٤%، ثم (أسلوبه يميل إلى الإثارة والتهويل) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٢٢,٨%، ثم (يميل إلى استخدام العنف اللفظي) فى المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ٢١,٦%، ثم (موضوعى ومتوزان) فى المرتبة الرابعة بنسبة بلغت ١٠%، ثم (الخروج عن الأدب فى الحوار) فى المرتبة الخامسة بنسبة بلغت ٥,٨%، وأخيراً (سلوكه مهذب) بنسبة ٢,٥%.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٢٤,٦٠٦) عند درجة حرية = (٥)، وهى قيمة دالة إحصائياً. ويعنى ذلك وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) ورأى المبحوثين فى سلوك المعلقين والمناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى عند مستوى ثقة ٩٩,٩%.

١٥. تقييم المبحوثين لمصداقية المعلقين والمناقشين فيما يبدونه من آراء فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية:

جدول (١٦)

تقييم المبحوثين لمصداقية المعلقين والمناقشين فيما يبدونه من آراء فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية وفقاً للنوع

النوع / التقييم	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا توجد مصداقية إلى حد ما.	٢٦١	٥٥,١	١٣٩	٤٢,٦	٤٠٠	٥٠,٠
لا توجد مصداقية على الإطلاق.	١٦٩	٣٥,٧	١١٩	٣٦,٥	٢٨٨	٣٦,٠
توجد مصداقية إلى حد كبير.	٤٤	٩,٣	٦٨	٢٠,٩	١١٢	١٤,٠
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا^{٢}= ٢٤,٤٩٢ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية= ٠,٠٠٠ الدلالة = ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق: أن الإجابة (لا توجد مصداقية إلى حد ما) جاءت فى مقدمة تقييم المبحوثين لمصداقية المعلقين والمناقشين فيما يبدونه من آراء فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية بنسبة بلغت ٥٠%، ثم (لا توجد مصداقية على الإطلاق) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٦%، وأخيراً (توجد مصداقية إلى حد كبير) بنسبة ١٤%.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٢٤,٤٩٢) عند درجة حرية = (٢)، وهى قيمة دالة إحصائياً. ويعنى ذلك وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) وتقييم المبحوثين لمصداقية المعلقين والمناقشين فيما يبدونه من آراء فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية عند مستوى ثقة ٩٩,٩%.

١٦.مدى تأثير تعليقات المناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى وجهة نظر المبحوثين حول الموضوع:

جدول (١٧)

مدى تأثير تعليقات المناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى وجهة نظر المبحوثين حول الموضوع وفقاً للنوع

النوع / المدي	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
إلى حد ما.	٢٠٧	٤٣,٧	١٢٦	٣٨,٧	٣٣٣	٤١,٦
إلى حد كبير.	١٦٦	٣٥,٠	١٠٧	٣٢,٨	٢٧٣	٣٤,١
نادراً.	١٠١	٢١,٣	٩٣	٢٨,٥	١٩٤	٢٤,٣
الإجمالى	٤٧٤	١٠٠,٠	٣٢٦	١٠٠,٠	٨٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا^{٢}= ٥,٥٩٥ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية= ٠,٠٦١ الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابق: أن ٤١,٦% من المبحوثين يعتقدون بتأثير تعليقات المناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى وجهة نظر المبحوثين حول الموضوع، ثم (إلى حد كبير) فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٤,١%، وأخيراً (نادراً) بنسبة ٢٤,٣%.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٥,٥٩٥) عند درجة حرية = (٢)، وهى قيمة غير دالة إحصائياً. ويعنى ذلك عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع المبحوثين (ذكور، إناث) ومدى تأثير تعليقات المناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى وجهة نظر المبحوثين حول الموضوع

١٧.مقياس حالة الاستقطاب فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي:

جدول (١٨)

مقياس حالة الاستقطاب فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي

الاستجابة / العبارات	غير موافق		لا أدري		موافق		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإستجابة *
	ك	%	ك	%	ك	%			
أشجع الآراء الأخرى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى التى تتفق مع رأيى فى موضوع التعديلات الدستورية.	٢٧	٣,٤	٥٣	٦,٦	٧٢٠	٩٠,٠	٢,٨٧	٠,٤٢٨	موافق
مناقشتى موضوع التعديلات الدستورية مع الآخرين فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تصل إلى حد الحجب للصفحة.	١٤	١,٨	٧٣	٩,١	٧١٣	٨٩,١	٢,٨٧	٠,٣٨١	موافق
أتناقش بفاعلية مع زملائى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية.	٦٧	٨,٤	٤٠	٥,٠	٦٩٣	٨٦,٦	٢,٧٨	٠,٥٨١	موافق
تُفرض عَلَى ودون إذن متابعة مستخدمين آخرين فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى يختلفون معى فى موضوع التعديلات الدستورية.	٧٤	٩,٣	٣٤	٤,٣	٦٩٢	٨٦,٥	٢,٧٧	٠,٦٠١	موافق
أصدقاء أصدقائى يدخلون على صفحاتى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى للاختلاف معى فى موضوع التعديلات الدستورية.	٩٢	١١,٥	١٣	١,٦	٦٩٥	٨٦,٩	٢,٧٥	٠,٦٤٥	موافق

العبارات / الاستجابة	غير موافق		لا أدري		موافق		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإستجابة *
	ك	%	ك	%	ك	%			
يحاول البعض فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تغيير رأيى فى موضوع التعديلات الدستورية.	٩٩	١٢,٤	٦١	٧,٦	٦٤٠	٨٠,٠	٢,٦٨	٠,٦٨٣	موافق
أصدقائى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى يختلفون معى جداً فى موضوع التعديلات الدستورية.	١٢١	١٥,١	١٣	١,٦	٦٦٦	٨٣,٣	٢,٦٨	٠,٧٢١	موافق
لا أنضم إلى مجموعات أو أصدقاء فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تختلف مع وجهة نظرى حول التعديلات الدستورية.	١٠٠	١٢,٥	١١٩	١٤,٩	٥٨١	٧٢,٦	٢,٦٠	٠,٧٠٠	موافق
لا أنضم إلى مجموعات أو أصدقاء فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تناقش التعديلات الدستورية.	٢٧٨	٣٤,٨	٤٧	٥,٩	٤٧٥	٥٩,٤	٢,٢٥	٠,٩٣٩	لا ادري
التعديلات الدستورية من الموضوعات التى لا تختلف عليها مناقشات الأفراد فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.	٣٩٤	٤٩,٣	٣٤	٤,٣	٣٧٢	٤٦,٥	١,٩٧	٠,٩٧٩	لا ادري
الإجمالي	٨٠٠								

تشير نتائج الجدول السابق إلى مقياس حالة الاستقطاب فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، وقد جاء الاختيار (أشجع الآراء الأخرى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى التى تتفق مع رأيى فى موضوع التعديلات الدستورية) و(مناقشتى موضوع التعديلات الدستورية مع الآخرين فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تصل إلى حد الحجب للصفحة) فى المرتبة الأولى بمتوسط حسابى ٢,٨٧، وجاءت (أتناقش بفاعلية مع زملائى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى

حول موضوع التعديلات الدستورية) فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابى ٢,٧٨، وجاءت (تُفرض عَلَى ودون إذن متابعة مستخدمين آخرين فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى يختلفون معى فى موضوع التعديلات الدستورية فى المرتبة الثالثة بمتوسط حسابى ٢,٧٧، وجاءت (أصدقاء أصدقائى يدخلون على صفحاتى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى للاختلاف معى فى موضوع التعديلات الدستورية) فى المرتبة الرابعة بمتوسط حسابى ٢,٧٥، وجاءت (يحاول البعض فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تغيير رأيى فى موضوع التعديلات الدستورية) و(أصدقائى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى يختلفون معى جداً فى موضوع التعديلات الدستورية) فى المرتبة الخامسة بمتوسط حسابى ٢,٦٨، وجاءت (لا أنضم إلى مجموعات أو أصدقاء فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تختلف مع وجهة نظرى حول التعديلات الدستورية) فى المرتبة السادسة بمتوسط حسابى ٢,٦٠، وجاءت (لا أنضم إلى مجموعات أو أصدقاء فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تناقش التعديلات الدستورية) فى المرتبة السابعة بمتوسط حسابى ٢,٢٥، وأخيراً جاءت (التعديلات الدستورية من الموضوعات التى لا تختلف عليها مناقشات الأفراد فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي) بمتوسط حسابى ١,٩٧ .

٢) <u>نتائج اختبار صحة الفروض:</u>

الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين متمثلة فى النوع (ذكور – اناث) حول مقياس التعرض للاستقطاب السياسي.

تم استخدام اختبار (T.Test) لقياس الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين محل الدراسة على مقياس التعرض للاستقطاب السياسى وفقاً للنوع.

جدول (١٩)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين محل الدراسة على مقياس التعرض للاستقطاب السياسى وفقاً للنوع

المتغير	النوع	العدد	م	ع	قيمة (ت)	مستوى المعنوية	الدلالة
استخدام شبكات التواصل الاجتماعى والتعرض للاستقطاب السياسي	ذكور	٤٧٤	٢٦,٠٨	٢,٥٤٥	٢,٢٧٥	٠,٠٢٣	٠,٠٥
	اناث	٣٢٦	٢٦,٤٤	١,٦٤٠			

تشير نتائج تطبيق اختبار "ت": إلى وجود فروق بين متوسطات المبحوثين محل الدراسة على مقياس التعرض للاستقطاب السياسى عند مستوى ثقة ٩٥% لصالح الإناث.

الفرض الثانى (أ): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين متمثلة فى النوع (ذكور – اناث) حول مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

تم استخدام اختبار (T.Test) لقياس الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين محل الدراسة على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً للنوع.

جدول (٢٠)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين محل الدراسة على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً للنوع

المتغير	النوع	العدد	م	ع	قيمة (ت)	مستوى المعنوية	الدلالة
اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل	ذكور	٤٧٤	١,٧٥	١,٠٩٣	٢,١٨٢	٠,٠٢٩	٠,٠٥
	اناث	٣٢٦	١,٥٨	١,٠٥٥			

تشير نتائج تطبيق اختبار "ت": إلى وجود فروق بين متوسطات المبحوثين محل الدراسة على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى عند مستوى ثقة ٩٥% لصالح الذكور.

الفرض الثانى (ب): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين متمثلة فى المستوى الإقتصادى الإجتماعى (منخفض- متوسط- مرتفع) حول مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

جدول (٢١)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادى (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل	بين المجموعات	١٦,٣١٢	٢	٨,١٥٦	٧,٠٩٨	٠,٠٠١	٠,٠١
	داخل المجموعات	٩١٥,٧٦٨	٧٩٧	١,١٤٩			
	المجموع	٩٣٢,٠٨٠	٧٩٩				

تشير نتائج تطبيق اختبار "ت": إلى وجود فروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حيث بلغت قيمة "ت" قيمة دالة إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٩%.

ولمعرفة مصدر ودلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين محل الدراسة، تم استخدام الاختبار البعدى بطريقة أقل فرق معنوى .

جدول (٢٢)

نتائج تحليل L.S.D لمعرفة مصدر الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين حول اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً المستوى الإقتصادى الإجتماعى (منخفض- متوسط- مرتفع)

متغير	المجموعات	منخفض	متوسط	مرتفع
اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات	منخفض	-	٠,٠٥	-
	متوسط	-	-	٠,٠١
	مرتفع	-	-	-

يتضح من الجدول السابق: اختلاف المتوسطات الحسابية للمجموعات التى تمثل مستويات إقتصادية إجتماعية مختلفة للمبحوثين عينة البحث ولمعرفة مصدر التباين

للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين تم إجراء اختبار L.S.D لمعرفة مدى دلالة هذه الفروق ولصالح أى من المجموعات المختلفة.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى المستوى الإقتصادى الإجتماعى (المنخفض) والمبحوثين ذوى المستوى (المتوسط) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,١٩٩* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٥%، لصالح المستوى المنخفض.

وأكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى المستوى الإقتصادى الإجتماعى (المتوسط) والمبحوثين ذوى المستوى (المرتفع) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٣٨٧* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩%، لصالح المستوى المرتفع.

الفرض الثانى (ج): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين متمثلة فى المستوى التعليمى (أقل من متوسط- متوسط- مؤهل جامعي- دراسات عليا) حول مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

جدول (٢٣)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادى (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي	بين المجموعات	٢٥,٠٠٦	٣	٨,٣٣٥	٧,٣١٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
	داخل المجموعات	٩٠٧,٠٧٤	٧٩٦	١,١٤٠			
	المجموع	٩٣٢,٠٨٠	٧٩٩				

تشير نتائج تطبيق اختبار "ت": إلى وجود فروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حيث بلغت قيمة "ت" قيمة دالة إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٩,٩%.

ولمعرفة مصدر ودلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين محل الدراسة، تم استخدام الاختبار البعدى بطريقة أقل فرق معنوى .

جدول (٢٤)

نتائج تحليل L.S.D لمعرفة مصدر الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين حول اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً المستوى التعليمى (أقل من متوسط- متوسط- مؤهل جامعي- دراسات عليا)

متغير	المجموعات	أقل من متوسط	متوسط	مؤهل جامعي	دراسات عليا
اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي	أقل من متوسط	-	٠,٠٥	-	-
	متوسط	-		٠,٠١	٠,٠٠١
	مؤهل جامعي	-	-	-	٠,٠٥
	دراسات عليا	-	-	-	-

يتضح من الجدول السابق: اختلاف المتوسطات الحسابية للمجموعات التى تمثل مستويات إقتصادية إجتماعية مختلفة للمبحوثين عينة البحث ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين تم إجراء اختبار L.S.D لمعرفة مدى دلالة هذه الفروق ولصالح أى من المجموعات المختلفة.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى المستوى التعليمى (أقل من متوسط) والمبحوثين ذوى المستوى (متوسط) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٢٩٢* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٥%، لصالح المستوى التعليمى المتوسط.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى المستوى التعليمى (متوسط) والمبحوثين ذوى المستوى (مؤهل جامعي) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٢٦٠* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩%، لصالح المستوى التعليمى المتوسط.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى المستوى التعليمى (متوسط) والمبحوثين ذوى المستوى (دراسات عليا) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٥٣٩* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩,٩%، لصالح المستوى التعليمى المتوسط.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى المستوى التعليمى (مؤهل جامعي) والمبحوثين ذوى المستوى (الدراسات العليا) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٢٨٠* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٥%، لصالح المستوى التعليمى المؤهل الجامعي.

الفرض الثانى (د): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين متمثلة فى العمر (من ١٨ إلى ٢٥- من ٢٦ الى ٣٥- من ٣٦ الى ٤٥ - من ٤٦ الى ٦٠- أكبر من ٦٠) حول مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

جدول (٢٥)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادى (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي	بين المجموعات	٣٣,٦٨٢	٤	٨,٤٢٠	٧,٤٥١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
	داخل المجموعات	٨٩٨,٣٩٨	٧٩٥	١,١٣٠			
	المجموع	٩٣٢,٠٨٠	٧٩٩				

تشير نتائج تطبيق اختبار "ت": إلى وجود فروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى

مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حيث بلغت قيمة "ت" قيمة دالة إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٩,٩%.

ولمعرفة مصدر ودلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين محل الدراسة، تم استخدام الاختبار البعدى بطريقة أقل فرق معنوى .

جدول (٢٦)

نتائج تحليل L.S.D لمعرفة مصدر الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين حول اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً للعمر (من ١٨ إلى ٢٥- من ٢٦ الى ٣٥- من ٣٦ الى ٤٥ - من ٤٦ الى ٦٠- أكبر من ٦٠)

متغير	المجموعات	من ١٨ إلى ٢٥	من ٢٦ الى ٣٥	من ٣٦ الى ٤٥	من ٤٦ الى ٦٠	أكبر من ٦٠
اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى	من ١٨ إلى ٢٥	-	٠,٠١	-	٠,٠١	-
	من ٢٦ الى ٣٥	-	-	٠,٠٠١	-	٠,٠١
	من ٣٦ الى ٤٥	-	-	-	٠,٠٠١	-
	من ٤٦ الى ٦٠	-	-	-	-	٠,٠١
	أكبر من ٦٠	-	-	-	-	-

يتضح من الجدول السابق: اختلاف المتوسطات الحسابية للمجموعات التى تمثل مستويات إقتصادية إجتماعية مختلفة للمبحوثين عينة البحث ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين تم إجراء اختبار L.S.D لمعرفة مدى دلالة هذه الفروق ولصالح أى من المجموعات المختلفة.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى المستوى العمرى (من ١٨ إلى ٢٥) والمبحوثين ذوى المستوى العمرى (من ٢٦ الى ٣٥) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٣٥٢* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩%، لصالح المستوى العمرى من ١٨ إلى ٢٥.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى المستوى العمرى (من ١٨ إلى ٢٥) والمبحوثين ذوى المستوى العمرى (من ٤٦ الى ٦٠) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٥٢٨* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩%، لصالح المستوى العمرى من ١٨ إلى ٢٥.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى المستوى العمرى (من ٢٦ الى ٣٥) والمبحوثين ذوى المستوى العمرى (من ٣٦ الى ٤٥) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٣٢٦* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩,٩%، لصالح المستوى العمرى من ٢٦ الى ٣٥.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى المستوى العمرى (من ٢٦ الى ٣٥) والمبحوثين ذوى المستوى العمرى (أكبر من ٦٠) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٤٨٣* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩%، لصالح المستوى العمرى من ٢٦ الى ٣٥ .

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى المستوى العمرى (من ٣٦ الى ٤٥) والمبحوثين ذوى المستوى العمرى (من ٤٦ الى ٦٠) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٥٠٣* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩,٩%، لصالح المستوى العمرى من ٣٦ الى ٤٥.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى المستوى العمرى (من ٤٦ الى ٦٠) والمبحوثين ذوى المستوى العمرى (أكبر من ٦٠) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٦٦٠* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩%، لصالح المستوى العمرى من ٤٦ الى ٦٠.

الفرض الثانى (ذ): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين متمثلة فى الوظيفة (طالب - موظف حكومى - موظف قطاع خاص – أعمال حرة - لا يعمل - ربة منزل) حول مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

جدول (٢٧)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادى (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي	بين المجموعات	٤٦,٩٠٧	٥	٩,٣٨١	٨,٤١٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
	داخل المجموعات	٨٨٥,١٧٣	٧٩٤	١,١١٥			
	المجموع	٩٣٢,٠٨٠	٧٩٩				

تشـير نتـائج تطبيـق اختبـار "ت": إلـى وجـود فـروق بـين متوسـطات درجـات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حيث بلغت قيمة "ت" قيمة دالة إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٩,٩%.

ولمعرفة مصدر ودلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين محل الدراسة، تم استخدام الاختبار البعدى بطريقة أقل فرق معنوى .

جدول (٢٨)

نتائج تحليل L.S.D لمعرفة مصدر الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين حول اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً للوظيفة (طالب - موظف حكومى - موظف قطاع خاص –أعمال حرة - لا يعمل - ربة منزل)

متغير	المجموعات	طالب	موظف حكومي	موظف قطاع خاص	أعمال حرة	لا يعمل	ربة منزل
اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي	طالب	-	٠,٠٠١	٠,٠١	٠,٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	موظف حكومي	-	-	-	-	-	٠,٠١
	موظف قطاع	-	-	-	-	٠,٠٥	٠,٠٠١
	أعمال حرة	-	-	-	-	٠,٠٥	٠,٠٠١
	لا يعمل	-	-	-	-	-	٠,٠٥
	ربة منزل	-	-	-	-	-	-

يتضح من الجدول السابق: اختلاف المتوسطات الحسابية للمجموعات التى تمثل مستويات إقتصادية إجتماعية مختلفة للمبحوثين عينة البحث ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين تم إجراء اختبار L.S.D لمعرفة مدى دلالة هذه الفروق ولصالح أى من المجموعات المختلفة.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى العمل (طالب) والمبحوثين ذوى العمل (موظف حكومي) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٥١٢* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩,٩%، لصالح موظف حكومي.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى العمل (طالب) والمبحوثين ذوى العمل (موظف قطاع خاص) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٤٢٢* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩%، لصالح موظف قطاع خاص.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى العمل (طالب) والمبحوثين ذوى العمل (أعمال حرة) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٣٧٨* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٥%، لصالح أعمال حرة.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى العمل (طالب) والمبحوثين (لا يعمل) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٧٢٣* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩,٩%، لصالح الذين لا يعملون.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى العمل (طالب) والمبحوثين ذوى العمل (ربة منزل) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ١,١٥٣* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩,٩%، لصالح ربة منزل.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى العمل (موظف حكومي) والمبحوثين ذوى العمل (ربة منزل) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٦٤١* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩%، لصالح موظف حكومي.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى العمل (موظف قطاع خاص) والمبحوثين (لا يعمل) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٣٠١* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٥%، لصالح الذين لا يعملون.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى العمل (موظف قطاع خاص) والمبحوثين ذوى العمل (ربه منزل) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٧٣١* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩,٩%، لصالح ربه منزل.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى العمل (أعمال حرة) والمبحوثين ذوى العمل (لا يعمل) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٣٤٦* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩%، لصالح الذين لا يعملون.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى العمل (أعمال حرة) والمبحوثين ذوى العمل (ربه منزل) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٧٧٥* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩,٩%، لصالح ربه منزل.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافاً بين المبحوثين ذوى العمل (لا يعمل) والمبحوثين ذوى العمل (ربه منزل) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٤٣٠* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٥%، لصالح ربه منزل.

الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين تبعاً لاختلاف انتمائاتهم السياسية والفكرية (لا أنتمى إلى أى تيار أو حزب أو جماعة- أنتمى إلى حزب سياسى مؤيد - أنتمى إلى حزب سياسى معارض - أنتمى إلى تيارات دينية) حول مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

جدول (٢٩)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادى (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي	بين المجموعات	٢٦,٤٢٢	٣	٨,٨٠٧	٧,٧٤١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
	داخل المجموعات	٩٠٥,٦٥٨	٧٩٦	١,١٣٨			
	المجموع	٩٣٢,٠٨٠	٧٩٩				

تشير نتائج تطبيق اختبار "ت": إلى وجود فروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حيث بلغت قيمة "ت" قيمة دالة إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٩,٩%.

ولمعرفة مصدر ودلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين محل الدراسة، تم استخدام الاختبار البعدى بطريقة أقل فرق معنوى .

جدول (٣٠)

نتائج تحليل L.S.D لمعرفة مصدر الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين حول اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى وفقاً للانتماء السياسى والأيديولوجى (لا أنتمى إلى أى تيار أو حزب أو جماعة- أنتمى إلى حزب سياسى مؤيد - أنتمى إلى حزب سياسى معارض - أنتمى إلى تيارات دينية)

متغير	المجموعات	لا أنتمى إلى أى تيار أو حزب أو جماعة	أنتمى إلى حزب سياسى مؤيد	أنتمى إلى حزب سياسى معارض	أنتمى إلى تيارات دينية
اهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي	لا أنتمى إلى أى تيار أو حزب أو جماعة	-	٠,٠٠١	-	-
	أنتمى إلى حزب سياسى مؤيد	-	-	٠,٠٠١	-
	أنتمى إلى حزب سياسى معارض	-	-	-	-
	أنتمى إلى تيارات دينية	-	-	-	-

يتضح من الجدول السابق: اختلاف المتوسطات الحسابية للمجموعات التى تمثل انتماءات سياسية وأيديولوجية مختلفة للمبحوثين عينة البحث ولمعرفة مصدر التباين للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المبحوثين تم إجراء اختبار L.S.D لمعرفة مدى دلالة هذه الفروق ولصالح أى من المجموعات المختلفة.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين الذين (لا ينتمون إلى أى تيار أو حزب أو جماعة) والمبحوثين ذوى الانتماء السياسى والأيديولوجى (أنتمى إلى حزب سياسى مؤيد) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٤٠٦* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩,٩%، لصالح المبحوثين الذين لا ينتمون إلى أى تيار أو حزب أو جماعة.

أكدت نتائج اختبار L.S.D أن هناك اختلافا بين المبحوثين ذوى الانتماء السياسى والأيديولوجى (أنتمى إلى حزب سياسى مؤيد) والمبحوثين ذوى الانتماء

السياسى والأيديولوجى (أنتمى إلى حزب سياسى معارض) بفرق بين المتوسطين الحسابيين بلغ ٠,٥٥٣* وهو فرق دال عند مستوى ثقة ٩٩,٩%، لصالح المبحوثين ذوى الإنتماء السياسى والأيديولوجى إلى حزب سياسى معارض.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى واجتماع الناس على رأى معين نحو التعديلات الدستورية.

جدول (٣١)

معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى واجتماع الناس على رأى معين نحو التعديلات الدستورية

المتغيرات	اجتماع الناس على رأى معين نحو التعديلات الدستورية				
	معامل الارتباط	الاتجاه	القوة	مستوى المعنوية	الدلالة
حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى	٠,٠٣٤	-	-	٠,٣٤١	غير دالة

يشير الجدول السابق إلى ما يلي:عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى واجتماع الناس على رأى معين نحو التعديلات الدستورية حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (٠,٠٣٤) وهى قيمة غير دالة.

الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى والصورة الذهنية التى تم تشكيلها حول التعديلات الدستورية

جدول (٣٢)

معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى والصورة الذهنية التى تم تشكيلها حول التعديلات الدستورية

المتغيرات	الصورة الذهنية التى تم تشكيلها حول التعديلات الدستورية				
	معامل الارتباط	الاتجاه	القوة	مستوى المعنوية	الدلالة
حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى	**٠,١٠٢	طردية	ضعيفة	٠,٠٠٤	٠,٠١

يشير الجدول السابق إلى ما يلي: وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى والصورة الذهنية التى تم تشكيلها حول التعديلات الدستورية حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (٠,١٠٢) وهى قيمة دالة عند مستوى ثقة ٩٩%.

الفرض السادس: لا يوجد تأثير لتعليقات المناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى وجهة نظر المبحوثين حول موضوع التعديلات الدستورية.

لاختبار تأثير تعليقات المناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى وجهة نظر المبحوثين حول موضوع التعديلات الدستورية ، تم تقدير علاقة الانحدار الخطية Linear Regression بطريقة Enter

جدول رقم (٣٣)

نتائج اختبار الانحدار للعلاقة بين وجود تأثير لتعليقات المناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى وجهة نظر المبحوثين حول موضوع التعديلات الدستورية.

المتغيرات	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		المعاملات القياسية Standardized Coefficients	قيمة T	مستوى المعنوية Sig.
	B	Std. error	B		
(Constant)	١,٦٣٧	٠,٠٧١		٢٣,٠٥٨	٠,٠٠٠
تأثير تعليقات المناقشين لموضوع التعديلات	٠,٠٣٠	٠,٠٣٥	٠,٠٣١	٠,٨٧٣	٠,٣٨٣

أشارت النتائج إلى أن قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيرين السابقين هى ٠,٠٣١[a]، وهى قيمة غير دالة عند وهذا يعنى عدم وجود علاقة بين المتغيرين.

أشارت نتائج معادلة الانحدار إلى أن متغير (تأثير تعليقات المناقشين لموضوع التعديلات الدستورية) لا يؤثر على وجهة نظر المبحوثين حول موضوع التعديلات الدستورية ، وكانت قيمة T هى ٠,٨٧٣، وهى قيمة غير دالة . وبالتالى تثبت صحة الفرض بأنه لا يوجد تأثير لتعليقات المناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى

مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى وجهة نظر المبحوثين حول موضوع التعديلات الدستورية

الفرض السابع: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى ودوافع الفرد للمشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية.

جدول (٣٤)

معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى ودوافع الفرد للمشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية

المتغيرات	دوافع الفرد للمشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية				
	معامل الارتباط	الاتجاه	القوة	مستوى المعنوية	الدلالة
حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى	٠,١١٤	طردية	ضعيفة	٠,٠٠١	٠,٠١

يشير الجدول السابق إلى ما يلي: وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى ودوافع الفرد للمشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (٠,١١٤) وهى قيمة دالة عند مستوى ثقة ٩٩%.

الفرض الثامن: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى ومدى مساهمة الفرد فى المشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية.

جدول (٣٥)

معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى ومدى مساهمة الفرد فى المشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية

المتغيرات	مدى مساهمة الفرد فى المشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية				
	معامل الارتباط	الاتجاه	القوة	مستوى المعنوية	الدلالة
حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى	**٠,١٢٥	طردية	ضعيفة	٠,٠٠٠	٠,٠٠١

يشير الجدول السابق إلى ما يلي: وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع التواصل الاجتماعى ومدى مساهمة الفرد فى المشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (٠,١٢٥) وهى قيمة دالة عند مستوى ثقة ٩٩,٩%.

الفرض التاسع: تؤثر المتغيرات النوعية والديموجرافية (النوع - السن - المستوى التعليمى - المستوى الإقتصادى – العمل- ذوى الإنتماء السياسى والفكري) على زملة درجات المبحوثين فى تعرضهم للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية.

لاختبار تأثير المتغيرات (النوع - السن - المستوى التعليمى - المستوى الإقتصادى – العمل- ذوى الإنتماء السياسى والفكري) على زملة درجات المبحوثين فى تعرضهم للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية، تم تقدير علاقة الانحدار الخطية Linear Regression بطريقة Enter

جدول رقم (٣٦)

نتائج اختبار الانحدار للعلاقة بين المتغيرات درجات المبحوثين و تعرضهم للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية.

المتغيرات	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		المعاملات القياسية Standardized Coefficients	قيمة T	مستوى المعنوية Sig.
	B	Std. error	B		
(Constant)	٢٣,٠٣٨	٠,٤٨٥		٤٧,٥١١	٠,٠٠٠
النوع (ذكور – اناث)	٠,٣٥٥	٠,١٥٦	٠,٠٧٨	٢,٢٨٢	٠,٠٢٣
السن	٠,١٩٢	٠,٠٧٦	٠,٠٩٠	٢,٥٢٢	٠,٠١٢
المستوى التعليمي	٠,١٩٦	٠,٠٩١	٠,٠٧٧	٢,١٤٣	٠,٠٣٢
المستوى الإقتصادى والإجتماعي	٠,٥٥٤	٠,١٢٢	٠,١٦٠	٤,٥٢٨	٠,٠٠٠
العمل	٠,٠٣٣	٠,٠٥٥	٠,٠٢١	٠,٥٩٨	٠,٥٥٠
الإنتماء السياسى والفكري	٠,٣٨٠	٠,١٠٦	٠,١٢٥	٣,٥٩٢	٠,٠٠٠

- أشارت النتائج إلى أن قيمة معامل الارتباط المتعدد Multi- Correlation (R) بين المتغيرات السابقة هى ٠,٢٥٩[a]، وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥
- أشارت نتائج معادلة الانحدار إلى أن متغير (النوع) يؤثر على تعرض المبحوثين للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية، وكانت قيمة T هى ٢,٢٨٢، وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥
- أشارت نتائج معادلة الانحدار إلى أن متغير (السن) يؤثر على تعرض المبحوثين للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية، وكانت قيمة T هى ٢,٥٢٢، وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥
- أشارت نتائج معادلة الانحدار إلى أن متغير (المستوى التعليمي) يؤثر على تعرض المبحوثين للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية، وكانت قيمة T هى ٢,١٤٣، وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥
- أشارت نتائج معادلة الانحدار إلى أن متغير (المستوى الإقتصادى والاجتماعي) يؤثر على تعرض المبحوثين للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية، وكانت قيمة T هى ٤,٥٢٨، وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٠١

أشارت نتائج معادلة الانحدار إلى أن متغير (الإنتماء السياسى والفكري) يؤثر على تعرض المبحوثين للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية، وكانت قيمة T هى ٣,٥٩٢، وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٠١

خامس عشر: مناقشة نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج يمكن الإشارة إلى أهمها، ومناقشتها فى مجموعة السطور التالية:

- خلصت نتائج الدراسة إلى أن مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تأتى فى مقدمة الوسائل التى يتعرف من خلالها الجمهور بقرار التعديلات الدستورية، وهو ما يدل

على القوة المعرفية والمعلوماتية التى تتمتع بها شبكات التواصل الاجتماعى لدى الجمهور، وزيادة اعتمادهم عليها فى الحصول على المعلومات والأخبار المختلفة الداخلية والخارجية؛ وغيرها. وأن موقع facebook يأتى فى مقدمة المواقع التى شارك المبحوثون من خلالها فى نقاشات حول التعديلات الدستورية.

كما أن من دوافع زيادة اعماد المبحوثين على مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى متابعة موضوع التعديلات الدستورية عند الشعور بالحاجة إلى الحصول على معلومات أكثر حول الموضوع، أو عندما تطرح القضية فى وسائل الإعلام، ومنهم من تزداد دوافعه عند الشعور بالملل من متابعة الموضوع فى وسائل الإعلام التقليدية، وهو ما يمكن أن يكون سبباً قوياً للتعرض للاستقطاب السياسى فى مثل هذا الأمر؛ حيث ذهبت بعض الدراسات إلى أن نسب الاستقطاب السياسى تزداد فى المجتمعات والمجموعات الديموغرافية التى يقل فيها احتمال استخدام أفرادها للانترنت ومواقع التواصل الاجتماعى بشكل خاص (Hwang, 2013)[٤٩].

- وعن الفائدة المرجوة من مناقشة التعديات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، فقد ضوح أنها تتركز فى مناقشة الموضوع بشكل أوسع وأشمل، مع وضع ورؤية تعليقات حول الموضوع ربما لا تظهر فى وسائل الإعلام التقليدية، وكذلك أن هذه الوسائل تتيح التعبير عن الرأى بسهولة ودون قيود حيث أنه لا توجد رقابة على الحوارات، وأيضاً التعرض لمختلف وجهات النظر؛ بالإضافة إلى معرفة المعلومات والأخبار عن الموضوع لحظة وقوعها. وهو ما يتفق مع من يذهب إلى أن الاستقطاب السياسى أداة من أدوات العمل السياسى فى المجتمعات الديموقراطية، لأن الأطراف والقوى الفاعلة تسعى كل منها لاستقطاب أنصار ومؤيدين مقابل القوى المنافسة الأخرى، ومن هنا برز دور الدعاية السياسية والتسويق السياسى فى المجتمعات الديموقراطية، التى تدير التنافس والاستقطاب دون أن يخرج عن حدود اللعبة السياسية الديموقراطية (Baum, Matthew A., and Tim Groeling. 2008)[٥٠].
- وبالرغم من وجود العديد من الفوائد العائدة على المبحوثين من مناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى إلا أن هناك أسباب أخرى قد تؤدى إلى عدم الاستفادة من هذه المناقشة، منها: أن أغلب الأخبار والمعلومات المطروحة غير دقيقة، وكثيراً منها لا يتسم بالمصداقية، بالإضافة إلى أن أغلبها صادر عن جهات غير رسمية.

- وذكر الجمهور عينة الدراسة أن أكثر الإجراءات التى يتبعها الجمهور عندما يثار نقاش حول التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى هى المتابعة باهتمام والتفكير فى مغزى الحوار ومضمونه، وأحياناً يقرأ التعليقات أكثر من مرة، إلا أن هناك من يتابع الحوارات دون اهتمام أو انتباه أو دون قراءة التعليقات حول الموضوع. كما أن هناك نسبة قليلة تقوم بتغيير الصفحة أو الموقع إلى صفحة أخرى.
- وتركزت دوافع مشاركة المبحوثين فى مناشة موضوع التعديلات فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى فى القيام بتصحيح معلومات خاطئة قد ترد فى النقاشات حول الموضوع، ومواجهة عملية الاستقطاب السياسى التى تتم من خلال هذه النقاشات؛ وكذلك حتى يشعر أنه عضو فاعل فى المجتمع، ولنقد الآراء التى تتعارض مع رأيه، بالإضافة إلى إضافة معلومات أو عرض رأيه الخاص وبكل حرية.
- وثبت أن غالبية المناقشات التى أثيرت فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول التعديلات الدستورية كانت اتجاهات سلبية، وأن الصورة التى تقدمها النقاشات هى صورة سلبية، وهو ما يعنى وجود حالة من الاستقطاب السياسى من خلال هذه المناقشات سلبية. بالرغم من وجود نسبة قليلة منها كانت اتجاهات أو صورة إيجابية.

وعما إذا كان لهذه النقاشات دور فى تجميع الناس حول رأى معين (مع أو ضد) حول التعديلات الدستورية فقد جاءت معظم النتائج لتؤكد هذا الدور. بالرغم من وجود نسبة ترى أنها لم يكن لها تأثير فى هذا الأمر. ولهذا فقد كانت عملية تشكيل الاتجاهات وما يرتبط بها من قرارات سياسية مصدر قلق للعديد من العلماء وخصوصًا عندما تتشكل فى بيئة إعلامية تتسم بالاستقطاب السياسى، ويأتى هذا مع ما أكدته الدراسات من أن الاستقطاب السياسى الذى يُمارس عَبر وسائل الإعلام يترتب عليه تشكيل اتجاهات وسلوكيات والانخراط فى أعمال ونشاطات سياسة بما يتفق مع المحتوى .Young Mie Kim et al., 2011 [٥١].

- أثبتت النتائج أن سلوك المعلقين والمناقشين لموضوع التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى يميل إلى الاستقطاب فى الرأي، بالاعتماد على الإثارة والتهويل أحياناً، وباستخدام العنف اللفظى أحياناً أخرى. ولذلك يرى (الطويسي، ٢٠١٨)[٥٢] أن الاستقطاب السياسى أحد الأوجه المعبرة عن التطرف

السياسى أو الفكرى أو الثقافى أو الديني، وهو يعكس فكرة المجانبة أو الطرفية والبعد عن الوسط؛ وبالتالى فالاستقطاب قد يكون فى الأغلب فى صلب عملية التطرف ووجه من أوجهها.

كما أن هذا النوع من الاستقطاب السياسى الحاصل استقطاب لا تحكمه القناعات العقلية الراسخة أو البرامج الفكرية المحددة بقدر ما يحكمه نظام الولاءات السياسية والتنظيمية أو منطق (جماعات الشلل والمصالح)؛ ولذلك فأنت تستطيع أن تعرف مكونات الاصطفاف السياسى من كل قضية حتى قبل أن يعرض كل طرف حججه ومستنداته الفكرية[٥٣].

- كما أن آراء المناقشين لم تكن تتسم بالمصداقية، بل ذهب البعض إلى أنه لا توجد مصداقية على الإطلاق. على الرغم من أن الكثيرين يرون أن المصداقية تتقاسم نفس المعنى مع الموضوعية والدقة، إلا أن آخرين يفرقون بين المسميات الثلاثة؛ فالموضوعية تعنى عدم تحريف الخبر أو المعلومة بالحذف أو الإضافة، أمَّا معيار الصدق فيعنى أنه لا يجب أن يتم نشر الخبر أو المعلومة حتى يتم التأكد من صحتها، وأن التضحية بخبر مهم أو معلومة مهمة (غير مؤكدة) وعدم نشره أفضل بكثير من النشر ثم يتضح بعد ذلك كذب الخبر أو المعلومة. أمَّا معيار الدقة فيعنى ضرورة أن يذكر الخبر أو المعلومة الحقيقة الكاملة للحدث أو الواقعة، أو مغزاها والغرض منها من غير حذف يخل بسياقها ويعطيها معنى أو تأثيراً مخالفاً للحقيقة أو عكس ما كان تعطيه لو كان قد نشرت بصورة كاملة[٥٤]. وبالتالى فإن معيار عدم توافر المصداقية يُعد قريناً لمحاولة الاستقطاب فى الرأي.
- كما كشفت نتائج مقياس حالة الاستقطاب فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى عن أن هناك استقطاباً مُورس على المبحوثين حول التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي. دل على ذك أبعاد الاستقطاب التى تم رصدها، ومنها؛ (أشجع الآراء الأخرى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى التى تتفق مع رأيى فى موضوع التعديلات الدستورية، مناقشتى موضوع التعديلات الدستورية مع الآخرين فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تصل إلى حد الحجب للصفحة، أتناقش بفاعلية مع زملائى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول موضوع التعديلات الدستورية، تُفرض عَلَّى ودون إذن متابعة مستخدمين آخرين فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى يختلفون معى فى موضوع التعديلات الدستورية، أصدقاء أصدقائى

يدخلون على صفحاتى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى للاختلاف معى فى موضوع التعديلات الدستورية، يحاول البعض فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى تغيير رأيى فى موضوع التعديلات الدستورية، أصدقائى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي. ومن المحتمل أيضًا أن يختار مستخدمو الوسائط الاجتماعية محتويات تفضيلية. لذلك؛ وبالرغم من أن بيئة وسائل التواصل الاجتماعى توفر للناس معلومات سياسية متنوعة، فإن هذا يميل إلى إنشاء مستخدمين مجزئين مقسومين على توجهات أو اهتمامات سياسية؛ كما هو موضح فى الدراسات الحديثة (Hee Min & Seongyi Yun. 2018;[٥٥])، (Hahn et al. 2013;[٥٦])، (Hwang 2013;[٥٧])، (Yun 2013[٥٨])، والتى ترى أنه من المحتمل أن يقبل الأشخاص والمتشابهين معهم فى التفكير كأصدقائهم على أن ينشئوا شبكات على الإنترنت على Facebook أو Twitter.

- وأظهرت اختبارات الفروض وجود فروق بين المبحوثين عينة الدراسة من حيث النوع والمتغيرات الديموجرافية فيما يتعلق بالتعرض للاستقطاب السياسى واهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.
- كما أظهرت اختبارات الفروض وجود فروق بين المبحوثين عينة الدراسة وفقاً للانتماء السياسى والأيديولجى (لا أنتمى إلى أى تيار أو حزب أو جماعة- أنتمى إلى حزب سياسى مؤيد - أنتمى إلى حزب سياسى معارض - أنتمى إلى تيارات دينية) فيما يتعلق بالتعرض للاستقطاب السياسى واهتمامهم بمناقشة التعديلات الدستورية فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما يؤكد دور الانتماءات السياسية أو الأيديولوجية فى ممارسة الاستقطاب أو التعرض له. وهذه النتيجة تتفق مع دراسات (Roh, Jeong-Kyu and Young Min. 2012) [٥٩] و (Seyedreza Mousavi and Bin Gu. 2014) [٦٠] و (Stroud, N. Jomini. 2010)[٦١]، والتى أثبتت وجود علاقة بين الانتماء الحزبى للفرد وممارسة الاستقطاب السياسي.
- وأوضحت اختبارات الفروض عدم وجود علاقة إرتباط دالة إحصائياً بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى واجتماع الناس حول رأى معين. وكذلك عدم وجود تأثير لتعليات المناقشين فى وجهة نظر المبحوثين حول موضوع التعديلات الدستورية.

- أيضاً أثبتت اختبارات الفروض وجود علاقة إرتباط دالة إحصائياً بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى ودوافع الفرد للمشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية، وكذلك وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين حالة الاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى ومدى مساهمة الفرد فى المشاركة فى نقاشات حول التعديلات الدستورية.
- بالإضافة أن اختبارات الفروض أثبتت أن متغيرات (النوع – السن – المستوى التعليمى – المستوى الاقتصادى والاجتماعى – الانتماء السياسى والفكري) تؤثر على تعرض المبحوثين للاستقطاب السياسى فى مواقع شبكات التواصل الاجتماعى حول التعديلات الدستورية.

وتتسق النتيجة السابقة مع أدبيات العديد من الدراسات التى أشارت إلى أن المتغيرات الديموجرافية مؤثرة فى حدوث كثير من الظواهر الاتصالية، فالمتغيرات الديموغرافية والمصالح السياسية مرتبطة بشكل إيجابى بالتعرض الانتقائي، وأن الأشخاص ذوو التعليم العالى يتعاملوا بشئ من الانتقائية بشأن المعلومات السياسية. لذلك؛ نجد أن تأثير وسائل التواصل الاجتماعى على التعرض الانتقائى والاستقطاب السياسى يَحدث بشكل مختلف وفقًا لخصائصهم النوعية والديموغرافية، وانتماءاتهم السياسى والحزبية Hee Min & Seongyi Yun. 2018[٦٢]. وهذا يعنى أن الاستقطاب فى الوسائل الاتصالية موجود بالفعل، بغض النظر عن كثير من خصائص الأفراد الديموغرافية.

هوامش الدراسة:

١ الطويسي، باسم، (٢٠١٨)، محاضرة في منتدى شومان الثقافي بعنوان الإعلام والاستقطاب السياسي، **موقع قناة الغد الأردنية**، الأردن، متاح على:

https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%AC%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81/

2 Hansen, Kasper. M and Pedersen, Karina Kosiara. 2015., "How campaigns polarize the electorate Political polarization as an effect of the minimal effect theory within a multi-party system", Party Politics, (Vol.1, No.12), p 6.

3 Starke, Catherine M. 2012., "Framing in A Polarized Media Environment: Park, pundits, and the public", M.A- Dissertation ,(Saint Louis University), pa11:15.

٤ حسني، إيمان، (٢٠١٢). التماس المعلومات السياسية من شبكات التواصل الاجتماعى وعلاقته بالاتجاهات التعصبية لدى الشباب المصرى الجامعى: دراسة فى ضوء مدخل التماس المعلومات والتوازن والتصنيف المعرفى، **المؤتمر العلمى الدولى التاسع عشر تحت عنوان الإعلام وثقافة الديمقراطية، القاهرة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٣-٢٥ أبريل، ٢٠١٢، ص١٢٥.

٥ حسين الفلاحي، (٢٠١٩)، إشكاليات **توظيف نظريات الإعلام التقليدي في بيئة الإعلام الجديد**، الفكر الاتصالي العربي، ط١، بيروت: دار النهضة العربية، ص٦٠٥.

٦ القعاري، محمد علي، (٢٠١٩)، **نظريات الاتصال: رؤى فلسفية وتطبيقات عملية**، الرياض، مكتبة الرشد "ناشرون"، ص٣٤٠.

٧ سماح عبد الرازق الشهاوى، (٢٠١٣)، خصائص خطاب تعليقات القراء أثناء الازمات السياسية- دراسة حالة على تعليقات القراء بشأن أزمة الإعلان الدستورى الصادر فى نوفمبر ٢٠١٢، **المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال**، جامعة الاهرام الكندية، ص٢١٨.

٨ أبو راس، عبد الله محمد، (٢٠٠٧)، معالجة مواقع الإنترنت الإخبارية العربية لعملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

٩ عبد المقصود، هشام، (٢٠٠٩)، خصائص المجال العام لتقديم التعبيرات السياسية والاجتماعية عن قضايا وأحداث الشؤون العامة في وسائل الإعلام الجديدة، دراسة تحليلية لخطاب المدونات المصرية، **مؤتمر الأسرة والإعلام وتحديات العصر**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة: فبراير٢٠٠٩.

١٠ القعاري، مرجع سابق، ص٣٤١.

١١ المرجع السابق، ص٣٤٢.

12 Susan O. Donell (2008) "Analyzing The internet and The. public Sphere :The Car of Womenslink, the public, Vol. 8, pp 39-58.

13 Dahlberg, peter, Television and the public sphere: citizenship democracy and the media , London : sage publication, 1995,p7. نقلا عن: رمزى، ماهيناز، (٢٠٠٦)، بنية أطروحات خطاب الاصلاح السياسى داخل ساحات النقاش على المواقع الاذاعية والتلفزيونية بشبكة الانترنت، **المجلة المصرية لبحوث الراى العام**، جامعة القاهرة: كلية الاعلام، المجلد السابع، العدد الأول، يناير-يونيو، ص٢٤٩.

14 Basyoni Hamada,Satellite television and public Sphere in Egypt is the there Alink?, **Global Media Journal**, vol.7, Issue 12,Spring 2008.

١٥ القعاري، مرجع سابق، ص٣٤١.

١٦ الفلاحي، حسين، (٢٠١٩)، **إشكاليات توظيف نظريات الإعلام التقليدي في بيئة الإعلام الجديد**، ط١، بيروت، دار النهضة العربية، ص٥٧٨.

١٧ من هذه الدراسات:

- Hudson, Miles and Stanier, John, (1998)., War and The Media New York University Press, P. 209-213.
- Galtung, Johan and Ruge, Mari, H. (2000)., The Structure of Foreign News, the Presentation of the Congo, Cuba and Cyprus Crises in four Norwegian Newspapers, P. 64-71.
- Zollner, Oliver : Medien im Konflikt: Krisen, Kriege und wie der Internationale Rundfunk mit Ihnen Umgeht, In: Deutsche Welle (2001), "Sagt die Wahrheit: Die Bringen Uns Um! "Zur Rolle der Medien in Krisen und Kriegen, Hrsg, FHB, Hannover, Koln Vistas Verlage GmbH,2002 P. 7-12.
- Sandara D, Melone and Others. (2002)., Using the Media for Conflict Transformation: The Common Ground Experience, Bergh of Research

Center for Constructive Conflict Management, (Online) Available: http://www.berghof-handbook. Net /articles/melone_hb.

١٨ صلاح الدين ، خالد، (٢٠٠٤)، اتجاهات النخبة المصرية نحو إدارة القنوات التليفزيونية الإخبارية للأزمات العربية في إطار مدخل إدارة الصراع، **دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي العاشر لكلية الإعلام بعنوان الإعلام المعاصر والهوية العربية**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص٩٥٤،٩٥٣.

١٩ المرجع السابق، ص٩٥٤،٩٥٣.

20 Chong, D, and Druckman J.N. (2007)., A Theory of Framing and Opinion Formation in Competitive Elite Environments, Journal of Communication, Vol. 57 , P. 100-105.

21 Brewer, P.R. and Gross, K. (2005)., Values, Framing, and Citizens Thoughts About Policy Issues: Effects on Content and Quantity, Political Psychology, Vol. 26 , P. 931.

22 Gross, K. (2002)., The Limits of Framing: How Framing Effects may be Limited or Enhanced by Individual Level Predispositions, Paper Presented at the Annual Meeting of Midwest Political Science Association, Chicago. April.

23 Aday, S., Cluverius, J. and Livingston, S. (2005)., As Goes the Statue, So Goes the War: The Emergence of the Victory Frame in Television Coverage of the Iraq War. Journal of Broadcasting and Electronic Media, Vol. 49, No. 3,2005, P. 316-317.

٢٤ صلاح الدين، خالد، مرجع السابق، ص٩٥٤.

25 Hee Min & Seongyi Yun, (2018)., Selective Exposure and Political Polarization of Public Opinion on the Presidential Impeachment in South Korea: Facebook vs. KakaoTalk. Kyung Hee University, INSTITUTE OF KOREAN STUDIES.; Vol. 49, No. 1, Spring 2018, pp.137-159. Available at: https://doi.org/10.29152/KOIKS.2019.49.1.137

26 Remzie Shahini-Hoxhaj. (2018)., , Facebook and Political Polarization: An Analysis of the Social Media Impact on the Kosovo-Serbia Dialogue, Journal of media research, vol. 11 Issu 3 (32) / pp. 71-93. (Online) Available: https://www.questia.com/library/journal/1P4-2139956990/facebook-and-political-polarization-an-analysis-of

٢٧ عباس، سارة طلعت، (٢٠١٦)، الاستقطاب السياسي في معالجة الصحف والتليفزيون لأحداث العنف السياسي بمصر ودوره في تشكيل اتجاهات المراهقين نحوها، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، قسم الإعلام وثقافة الطفل.

28 Kim, Yonghwan. (2015)., "Does Disagreement Mitigate Polarization? How Selective Exposure and Disagreement Affect Political Polarization", Journalism & Mass Communication Quarterly, (Vol.92, No.4).

29 Seyedreza Mousavi and Bin Gu. (2014)., The Role of Online Social Networks in Political Polarization, Twentieth Americas Conference on Information Systems, Savannah, available at:

http://aisel.aisnet.org/cgi/viewcontent.cgi?article=1559&context=amcis2014

30 Gruzd, Anatoliy and Roy, Jeffrey.(2014)., "Investigating Political Polarization on Twitter:A Canadian Perspective", M.A-Dissertation, (USA : Policy Studies Organization).

31 Suhay, Elizabeth & Blackwell, Allyson & Roche. (2015)., Cameron and Bruggeman, Lucien. 2015., "Forging Bonds and Burning Bridges: Polarization and Incivility in Blog Discussions About Occupy Wall Street", American Politics Research, (Vol.43, No.4).

32 H. Wicks, Robert & L. Wicks, Jan and A. Morimoto, Shauna. (2014)., "Partisan Media Selective Exposure During the 2012 Presidential Election", American Behavioral Scientist, (Vol.58, No.9).

٣٣ المصري، سارة، (٢٠١٤)، الإعلام المصري :استقلالية منقوصة ومهنية معيبة ورقة عن مفهوم الاستقلالية وواقعها في الإعلام المصري بعد 30 يونيو- **ورقة عن مفهوم الاستقلالية وواقعها في الإعلام المصري بعد ٣٠ يونيو"**، القاهرة: مؤسسة حرية الفكر و التعبير.

٣٤ بوجمعة، رضوان، (٢٠١٣)، **خطابات الكراهية والحقد فى الإعلام التونسى**، المجموعة العربية لرصد الإعلام.

35 S. Levendusky, Matthew. (2013)., "Why Do Partisan Media Polarize Viewers?", American Journal of Political Science, (Vol.2, No.3).

36 Prior, Markus. (2013)., "Media and Political Polarization", The Annual Review of Political Science.

37 De Nooy, Wouter & Kleinnijenhuts, Jan. (2013)., "Polarization in the Media During an Election Campaign: A Dynamic Network Model Predicting Support and Attack Among Political Actors", Political Communication.

٣٨ ياسمين أسامة عبد المنعم ، (٢٠١٣)، أطر معالجة أزمة الاستقطاب السياسى فى المجتمع المصرى فى الصحافة الأمريكية والبريطانية تداعيات الإعلان الدستورى نموذجًا، **المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال**، (القاهرة : جامعة الأهرام الكندية، العدد ١، ابريل – مايو).

39 Robert Dale Jones. (2012)., "Political Polarization, Framing, and Misrepresenting Sustainable Energy", M.A- Dissertation, (Hawaii Pacific University).

40 Kim, Young Mie & Wang, Ming, R. Gotlieb, Melissa. (2011)., "Ambivalence Reduction and Polarization in: the Campaign Information Environment: The Interaction Between Individual- and Contextual-Level Influences" , Communication Research ,(Vol.40, No.3).

41 Yardi, Sarita and Boyd. Danah. (2010)., "Dynamic Debates: An Analysis of Group Polarization Over Time on Twitter ", Bulletin of Science Technology & Society, (Vol.30, No.5).

٤٢ شفيق، محمد، (٢٠٠٠)، **منهج الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الاسكندرية، عالم الكتب، ص١٩٨.

43 Roger D. Winner & Joseph p. Dominick, (1987)., "Mass Media Research: An Introduction", 2nd ed., California: Wads Worth Publishing Company, p. 102.

(*) تتراوح قيمة معامل Cronbach'Alpha ما بين صفر وواحد، وإذا كانت القيمة ٠,٦ فأقل فإن ذلك يعبر عن انخفاض مستوى ثبات المقياس.

٤٤ عباس، سارة طلعت، مرجع سابق.

45 Kim, Yonghwan. Op. cit.

46 Gruzd, Anatoliy and Roy, Jeffrey. Op. cit.

47 Suhay, Elizabeth & Blackwell, Allyson & Roche, Cameron and Bruggeman, Lucien. Op. cit.

٤٨ عبد المنعم، ياسمين أسامة. مرجع سابق .

* تم تحكيم الاستمارة بعرضها على السادة المحكمين الآتية أسماؤهم (طبقاً للترتيب الأبجدى للأسماء):

أ. د حاتم بن سليم العلاونة، أستاذ الصحافة، كلية الإعلام– جامعة اليرموك - الأردن.

أ. د عبد الله بن محمد الرفاعي، أستاذ الصحافة المتفرع، كلية الإعلام والاتصال – جامعة الإمام - السعودية.

أ. د علي نجادات، أستاذ الصحافة، عميد كلية الإعلام– جامعة اليرموك - الأردن.

أ. د. محمد عبد الوهاب الفقيه، أستاذ الصحافة ، كلية الإعلام – جامعة صنعاء - اليمن.

* تتراوح قيمة معامل Cronbach' Alpha ما بين صفر وواحد، وإذا كانت القيمة ٠,٦ فأقل فإن ذلك يعبر عن انخفاض مستوى ثبات المقياس.

* من ١ إلى ١,٦٦ غير موافق-- من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣ لا أدري-- من ٢,٣٤ إلى ٣ موافق.

* من ١ إلى ١,٦٦ -- من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣ -- من ٢,٣٤ إلى ٣.

49 Hwang, Yoosun .2013., Ideological polarization of Twitter space through selective exposure behavior. " The Korean Society for journalism & communication Studies" 57(2): p. 63.

50 Baum, Matthew A., and Tim Groeling. 2008., "New media and the polarization of American political discourse. "Political Communication", 25(4): 345-365.

51 Kim, Young Mie & Wang, Ming, R. Gotlieb, Melissa. Op. cit.

٥٢ الطويسي، باسم، (٢٠١٨)، مرجع سابق.

٥٣ رمضان، ماجد، (٢٠١٨)، مقال بعنوان "الاستقطاب السياسي"، **موقع صحيفة اليوم السابع**، القاهرة، عدد ٣١ مايو. متاح على:

https://www.youm7.com/story/2013/5/31-الاستقطاب-يكتب-رمضان-ماجد-د/السياسى/١٠٩٢٥٠٣

٥٤ القعاري، محمد، (٢٠١٧)، الكتابة للصحف والمواقع الالكترونية، الرياض، الرشد للنشر والتوزيع، ص٢٣٣.

55 Hee Min & Seongyi Yun. (2018)., op. cit, p. 154,155.

56 Hahn et, Kyu S.,Ju-Yong Park, Deok-Jae Lee, and Lee, Hye-Lim Lee. (2013)., "A test of representativeness and polarization in Twitter followership: A cross-national assessment of legislators' Twitter

followers in the U.S and South Korea. " Journal of Cybercommunication Academic Studies 30 (1): 295-336.

57 Hwang, Yoosun .(2013)., op. cit, p. 58-79.

58 Yun, Seongyi. (2013)., " Political use of tweet and its impact on voting behavior: The 19th national assembly election. "21 st Century Political Science Review 23 (3): 225-247.

59 Roh, Jeong-Kyu and Young Min. 2012., " Effects of politically motivated selective exposure on attitude polarization: A study of non-political online community users. " Korean Journal of Journalism & Communication Studies 56 (2): 226-248.

60 Seyedreza Mousavi and Bin Gu. (2014)., op. cit.

61 Stroud, N. Jomini. (2010)., "Polarization and partisan selective exposure". Journal of Journal 110 (1): 71-119.

62 Hee Min & Seongyi Yun. (2018)., op. cit, p. 154,155.